

Distr.: General
21 August 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)،
بأن يحيلوا إليكم طيه، وفقاً للفقرة ١٨ (د) من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، التقرير المؤقت
عن عملهم.

وقد قُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)
في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ونظرت فيه اللجنة في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٥.

ويرجو الفريق ممتناً عرض الرسالة والتقرير على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما
بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) بايتون نوبف
منسق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنشأ
عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

(توقيع) أندروز أتا - أساموا
خبير

(توقيع) آن أوسترلنك
خبيرة

(توقيع) لوكاس فان دي فوندرفورت
خبير



التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بالسودان المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

موجز

قام فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، في الأسابيع العشرة الأولى من بدء عمله، برحلات مكثفة في جنوب السودان وإلى إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا. وخلال تلك الزيارات، عقد الفريق مشاورات مع الأطراف التي تواصل الحرب، ومع أكثر المتضررين من الحرب، بمن فيهم المشردون داخليا، وزعماء القبائل والمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وحفظه السلام. ويعرض هذا التقرير النتائج الأولية لتلك البحوث.

ومنذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، تدهورت الحالة في جنوب السودان بسرعة شديدة، مما شكّل تهديدا كبيرا ليس لمواطني البلد فحسب، بل أيضا للسلام والأمن في المنطقة ككل.

ولا تزال كلّ من الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان وبيئة العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام تزداد سوءا على نحو سريع. فمنذ آذار/مارس ٢٠١٥، تشرد ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخر داخل البلد، مما رفع مجموع عدد المشردين داخليا إلى ما يزيد على ١,٦ مليون شخص. وعدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد قد تضاعف تقريبا منذ بداية عام ٢٠١٥ إلى ما يقدر بنحو ٤,٦ ملايين شخص، بمن فيهم ٢٥٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد - وهو أعلى رقم يسجّل منذ بداية الحرب.

ومنذ بدء الهجوم في منطقة أعالي النيل الكبرى في نيسان/أبريل ٢٠١٥، بلغت كثافة ووحشية أعمال العنف التي تستهدف المدنيين حدّا لم يسبق له مثيل حتى الآن، بل إنها تجاوزت في وحشيتها، بلا شك، التفاعات التي اتسمت بالعنف المفرط. وقد تضرر نحو ٧٥٠ ٠٠٠ شخص جراء الحملة العسكرية الأخيرة في ولاية الوحدة وحدها، ويذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن ما لا يقل عن ١٣٨ ٠٠٠ شخص من الذين كانوا يتلقون المساعدة الإنسانية قبل تصاعد العنف هم الآن دون تلك المساعدة بسبب انعدام الأمن. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي أكبر من ذلك بكثير.

وازدادت أيضا إعاقة وصول المساعدات الإنسانية وعمليات حفظ السلام منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). ويتعرض العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية وموظفو بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على حد سواء للهجوم والاعتداء والمضايقة والاحتجاز والترهيب والتهديد بشكل منتظم. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أبلغت الأطراف الفاعلة الإنسانية عن عدد من الحوادث المتعلقة بالوصول يساوي عددها في الشهرين السابقين معاً. وأفادت التقارير بقيام جميع أطراف النزاع بتحويل وجهة المساعدات الإنسانية، بأساليب منها توقيف قوافل المساعدة الإنسانية عند نقاط التفتيش وابتزاز الأموال مقابل المرور الآمن أو السماح باستخدام الطرق. وتركت الانتهاكات المستمرة لاتفاق مركز القوات المبرم مع البعثة والقيود المفروضة على التنقل آثاراً مدمرة على عمليات البعثة وقدرتها على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وما انفكت جميع أطراف النزاع تستهدف المدنيين كجزء من أساليبها العسكرية، منتهكة بالتالي القانون الإنساني الدولي المنطبق، على النحو المشار إليه في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وقد قُتل العشرات من المدنيين أو تعرضوا للتشويه والتعذيب والحرق أحياء داخل بيوتهم، وللتشريد، والاعتصاب، والاختطاف، كما جُنّد الأطفال واستخدموا في إطار الجهد الحربي. ويقوم الفريق بالتحقيق في التسلسل القيادي فيما يتصل بتلك الجرائم الخطيرة.

وكان لتوريد الأسلحة والذخيرة إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وكذلك إلى القوات المرتبطة بهما، دور أساسي في إطالة أمد الحرب وتصعيدها. ومن الواضح كذلك أن حصول الجيش الشعبي لتحرير السودان على مزيد من القدرات الجوية والنهرية يشكل جزءاً من استراتيجية تهدف إلى الحد من العوائق التكتيكية الناجمة عن صعوبة نشر القوات والمعدات الثقيلة خلال موسم الأمطار، الأمر الذي يمكن أن يؤثر تأثيراً كبيراً على الديناميات على أرض الواقع. وسيواصل الفريق تفحص عمليات نقل الأسلحة، بما في ذلك مصادر الأسلحة وشبكات الاتجار بها التي تقف وراءها، إلى جانب أثرها على الحرب ودورها في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وقد بدأ الفريق أيضا التحقيق في قنوات التمويل التي تستخدمها الحكومة والمعارضة من أجل مواصلة الحرب، وبشأن الأفراد والكيانات الذين يستفيدون مالياً من استمرار النزاع. وسيبلغ الفريق مجلس الأمن بالنتائج التي سيتوصل إليها عندما يوافيه بآخر المستجدات في سياق معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات المنصوص عليها في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

وفي الأسابيع القادمة، سيتعين على مجلس الأمن النظر في تطبيق القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في سياق سيناريوهين محتملين. أولاً، إذا لم يوقع الطرفان، بحلول ١٧ آب/أغسطس، على اتفاق الصلح بشأن تسوية النزاع في جنوب السودان الذي اقترحته مؤخرًا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، سيكون من الأهمية بمكان إجراء تقييم للمسؤولية عن ذلك الفشل واتخاذ إجراءات سريعة تتناسب مع تلك المسؤولية. وثانياً، إذا وقع الطرفان على اتفاق، فلن يكون حلّ الاهتمام منصبا على تنفيذ ذلك الاتفاق ووضع حد للعنف فحسب، بل سينصب أيضاً على تعزيز المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة في جنوب السودان، بما في ذلك كفالة المساءلة عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت أثناء الحرب. ويتوقع القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) أن يكون للجزءات دور في إطار أي من السيناريوهين.

المحتويات

الصفحة

٧	أولا - معلومات أساسية
٧	ألف - الولاية والتعيين
٨	باء - المنهجية
٩	جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات
٩	ثانيا - السياق السياسي والاقتصادي للتزاع
١٠	ألف - لمحة عامة عن التزاع
١٠	باء - السياق الإقليمي
١١	جيم - العملية السياسية
١٢	دال - الجماعات المسلحة
١٣	هاء - السياق الاقتصادي
١٥	ثالثا - الأزمة الإنسانية
١٥	ألف - الحالة الإنسانية العامة
١٦	باء - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وإعاقة عمليات حفظ السلام
١٨	جيم - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
٢٢	رابعا - الموارد الطبيعية وتمويل التزاع
٢٢	ألف - النفط
٢٤	باء - الثروة الحيوانية
٢٤	جيم - النهب
٢٥	دال - الأحياء البرية
٢٥	خامسا - نقل الأسلحة
٢٦	ألف - نقل الأسلحة إلى الحكومة

الصفحة

- ٣٠ - باء - عمليات نقل الأسلحة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي
- ٣١ - جيم - الأثر الذي تخلفه إعادة الإمداد بالأسلحة والذخيرة
- ٣٤ - سادسا - التوصيات

المرفقات

- ٣٧ - الأول - جدول يوضح المراسلات التي تبادلها الفريق في الفترة من ١٨ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥
- ٣٨ - الثاني - الأزمة الإنسانية في جنوب السودان
- ٤١ - الثالث - مستشفى في كدوك، ولاية أعالي النيل
- ٤٤ - الرابع - هجوم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على بانتيو، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤
- ٤٨ - الخامس - هجوم الجيش الشعبي والجماعات المسلحة المرتبطة به على ولاية الوحدة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٥
- ٥٦ - السادس - الوضع الراهن للجماعات المسلحة في جنوب السودان
- ٦٢ - السابع - النسبة المئوية لمخصصات الميزانية بحسب القطاع
- ٦٣ - الثامن - حالات إعاقة هجرة الماشية
- ٦٤ - التاسع - جزء من الماشية التي تم الاستيلاء عليها وإحضارها إلى بانتيو في منتصف حزيران/يونيه
- ٦٥ - العاشر - مقاتلون من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في بانتيو ينهبون جنديا قتيلا من الحركة الشعبية في ٥ أيار/مايو
- ٦٦ - الحادي عشر - تحليل دليل فوتوغرافي لطائرة عمودية من طراز Mil Mi24 تحمل علم جنوب السودان
- ٦٧ - الثاني عشر - وثائق تتعلق بشحنة أسلحة وذخائر وأعتدة ذات صلة موجهة من شركة نورينكو إلى وزارة الدفاع والمحاربين القدماء، حزيران/يونيه ٢٠١٤
- ٧١ - الثالث عشر - ملخص ميزانية الطوارئ الخاصة بالجيش الشعبي كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٤

أولا - معلومات أساسية

ألف - الولاية والتعيين

١ - فرض مجلس الأمن، في قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف الأفراد والكيانات الذين يسهمون في النزاع في جنوب السودان وأنشأ لجنة جزاءات (لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وحددت اللجنة ستة أفراد في ١ تموز/يوليه.

٢ - وقرّر مجلس الأمن، لدى إنشاء نظام الجزاءات، أن تنطبق الجزاءات، التي تتألف من حظر السفر وتجميد الأصول، على الأفراد و/أو الكيانات الذين تحددهم اللجنة، باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو مشاركين فيها، أو قاموا بأدوار فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

٣ - وأنشأ مجلس الأمن أيضاً فريق خبراء (فريق الخبراء المعني بجنوب السودان) لتقديم المعلومات وتحليلها فيما يتعلق بتنفيذ القرار. ويشمل ذلك المعلومات المتعلقة بإمكانية تحديد الأفراد والكيانات، والمعلومات المتعلقة بتوريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو المساعدة الأخرى ذات الصلة، وذلك بوسائل منها شبكات الاتجار غير المشروع، أو بيعها أو نقلها إلى الأفراد والكيانات الذين يقوضون العمليات السياسية أو ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني.

٤ - وفي ٢٧ نيسان/أبريل، قام الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، بتعيين أعضاء الفريق الخمسة (انظر S/2015/287) على النحو التالي: خبير في الموارد الطبيعية والشؤون المالية (أندروز أتا - أساموا، غانا)، وخبير في المسائل الإقليمية (بايتون نوبف، الولايات المتحدة الأمريكية)، وخبيرة في الشؤون الإنسانية (أنا أوسترنك، بلجيكا)، وخبير في الأسلحة (لو كاس فان دي فوندر فورث، هولندا)، وخبير في الجماعات المسلحة (فلاديمير زاغورا، بيلاروس)^(١).

٥ - وبدأ الفريق عمله في ١٨ أيار/مايو بأسبوع من الاجتماعات التمهيدية في نيويورك. ويحتفظ منذ ذلك الحين بوجود شبه دائم في المنطقة، بما في ذلك زيارات إلى ٦ ولايات

(١) انتهت فترة تعيين السيد زاغورا في ١٦ تموز/يوليه. ويعرب الفريق عن خالص الامتنان له على إسهامه في المرحلة الأولية من عمل الفريق، بما في ذلك إسهامه في إعداد هذا التقرير، وعلى مواصلته إسداء المشورة والنصح.

من الولايات العشر في جنوب السودان، وإلى بلدان مجاورة بما في ذلك إثيوبيا، وأوغندا، والسودان، وكينيا.

٦ - وعمل الفريق، في الأسابيع العشرة الأولى من بدء مهمته، مع أوسع مجموعة من أصحاب المصلحة المعنيين بالتزاع أو المتضررين به، بما في ذلك القيادة العليا لحكومة جنوب السودان، بما فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وقادة الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ومجموعة العشرة/”المحتجزين السابقين“^(٢)؛ والنازحون، بمن فيهم الموجودون في مواقع حماية المدنيين التابعة للأمم المتحدة في جنوب السودان؛ وممثلو المجتمع المدني والمجتمع المحلي؛ وزعماء القبائل؛ والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي والإيغاد؛ وقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان؛ ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني؛ والمنظمات الدولية والوطنية العاملة في المجال الإنساني وسائر المنظمات غير الحكومية.

٧ - والنتائج الواردة في هذا التقرير أولية، ولا تتضمن تفاصيل نهائية عن جميع التحقيقات التي شرع فيها الفريق عملاً بالولاية المنوطة به. وسوف يقدم الفريق معلومات أوفى عن نتائج التحقيقات في إحاطاته الشهرية المستكملة إلى مجلس الأمن وفي تقريره النهائي.

باء - المنهجية

٨ - رغم أن مجلس الأمن هو الذي أنشأ الفريق، إلا أن الفريق هيئة مستقلة يعمل بطريقة موضوعية ويستند إلى الوقائع ويقدم ضمانات لحماية استقلال عمله من أي جهود تهدف إلى تقويض حياده أو خلق تصور بأنه متحيز. وقد وافق الفريق بكامل أعضائه على نص التقرير الحالي وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات على أساس توافق الآراء الذي تم التوصل إليه قبل إحالته إلى رئاسة اللجنة.

٩ - وفي ضوء السياق المسيس للتزاع في جنوب السودان، يلتزم الفريق التزاماً تاماً بكفالة الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997).

(٢) مجموعة الـ ١٠/”المحتجزين السابقين“ هم مسؤولون حكوميون كبار اعتقلتهم الحكومة فيما يتصل بالأحداث التي وقعت في جوبا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وهم: دينق ألور، وباقان أموم، وأويباي دينق، وسيرينو هيتنق، وجون لوك جوك، وكوسيتي مانيي، وقبير شوانق ألوانق، ومادوت بيار، وشول تونق مايي، وماجاك داقوت.

وتدعو تلك المعايير إلى الاعتماد على الوثائق الأصلية التي جرى التحقق منها والأدلة الملموسة وملاحظات الخبراء الميدانية، بما في ذلك الصور الفوتوغرافية، متى أمكن ذلك. ويسعى الفريق إلى التثبت من المعلومات باستخدام مصادر متعددة ومستقلة لكي يفي على النحو المناسب بأعلى معيار للإثبات يمكن بلوغه، مُولياً بذلك قيمة أعلى لبيانات الجهات الفاعلة الرئيسية وشهود العيان على الأحداث.

١٠ - ويقوم الفريق بعمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مع الحفاظ على سرية المصادر، إذا طُلب منه ذلك. ويلتزم الفريق أيضاً بأعلى درجات الإنصاف، وسوف يتيح للأطراف المعنية، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، الفرصة لاستعراض أي معلومات وردت في تقريره تشير إلى تلك الأطراف، والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة.

جيم - التعاون مع أصحاب المصلحة والمنظمات

١١ - رغم أن الفريق يعمل بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلا أنه يود الإعراب عن خالص تقديره لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وموظفيها، ولمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان، وسائر موظفي الأمم المتحدة في أديس أبابا، والخرطوم، وكمبالا، ونيروبي لما قدموه من دعم إداري ثمين طوال المرحلة الأولى من بعثة الفريق.

١٢ - وكان الفريق قد أرسل، لغاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، ١٦ رسالة رسمية إلى تسع دول ومنظمات وكيانات أخرى، وتلقى ١٠ ردود تتضمن المعلومات المطلوبة (انظر المرفق الأول).

ثانياً - السياق السياسي والاقتصادي للتزاع

١٣ - استند مجلس الأمن في اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إلى تقييم خلص إلى أن الأزمة في جنوب السودان تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين. وقد تدهورت الحالة بوتيرة سريعة منذ اتخاذ القرار. وحتى وقت تقديم هذا التقرير إلى اللجنة (٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥)، كانت الحرب قد أثرت على جنوب السودان بجميع ولاياته العشر، مما يشكل تهديداً كبيراً ليس لمواطنيه فحسب، بل أيضاً للسلام والأمن في المنطقة ككل.

ألف - لمحة عامة عن النزاع

١٤ - تطوّر صراع النخب على السلطة الذي أسفر عن النزاع الحالي إلى حرب متعددة الأوجه تتضمن، في جملة أمور، عنفا عرقيا داخل المجموعات وفيما بينها على نطاق واسع. ويؤثر القتال بين الجيش الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، بالإضافة إلى الميليشيات المرتبطة بكل منهما، على ولايات أعالي النيل والوحدة وجونقلي. كما انتشر النزاع الآن إلى ولايتي شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال، وإن يكن بكثافة أقل وفي مناطق جغرافية أصغر نسبيا. وقد اندلع من جديد أيضا عنف قبلي ذو مصادر تقليدية يجد جذوره في المنافسة على المياه والمراعي والماشية، وتأثرت به ولايتا واراب والبحيرات على وجه الخصوص. وشهدت ولاية البحيرات كذلك تفاقم النزاع داخل قبائل فرعية. ويضاف إلى ذلك تجدد ظهور محفزات العنف القائمة منذ أمد طويل في منطقة الاستوائية الكبرى (ولايات شرق وغرب ووسط الاستوائية، بما في ذلك داخل العاصمة الوطنية، جوبا، وحولها) نتيجة لمطالبة رعاة البدو مدعومين من قبل الجيش الشعبي بالوصول إلى المراعي والاستيطان في مناطق قطنها واستخدمها تقليديا سكان أصليون غير رحل.

١٥ - وفي سياق الأزمة الحالية، اعتمد المجلس التشريعي الوطني لجنوب السودان، الذي لم يعد يضم أعضاء ينتمون إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، تعديلا دستوريا في ٢٤ آذار/مارس يمدد فترة ولاية الرئيس، والهيئة التشريعية الوطنية، والهيئات التشريعية للولايات لمدة ثلاث سنوات حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨. وبالمثل، مُدّدت ولاية المفوضية القومية لمراجعة الدستور حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وقد رفضت المعارضة هذه القرارات بوصفها غير دستورية.

باء - السياق الإقليمي

١٦ - رد جيران جنوب السودان على الحرب بوسائل عسكرية وسياسية.

١٧ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، نشر الجيش الأوغندي سرية واحدة على الأقل إلى جوبا لتأمين المطار، وإجلاء المواطنين الأوغنديين وفقا لما ذكرته أوغندا. وتعمق تدخلها لاحقا، بدءا بإرسال تعزيزات لصد هجوم للمعارضة على جوبا في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ثم شمل هذا التدخل في وقت لاحق الاضطلاع بدور رئيسي في الهجوم الرامي إلى طرد المعارضة من بور، بولاية جونقلي، في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. ووفقا للجيش الأوغندي، استمر نشر لواء واحد في جنوب السودان حتى تموز/يوليه ٢٠١٥. ومثلما سمع الفريق مباشرة من مجموعة واسعة من المحاورين في أنحاء عدة من البلد،

أصبح الانتشار الأوغندي، وبوجه أعم دور أوغندا في جنوب السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، مسألة سياسية خطيرة في صفوف السكان من النوير بوجه خاص.

١٨ - وكانت التدخلات السياسية الإقليمية أكثر انتشاراً. وإلى حد كبير، تدل هذه الدينامية على توترات ثنائية بين عدّة دول من دول الجوار المباشر لجنوب السودان، فضلاً عن دول قريبة أخرى، وهي تتقاسم انشغالا مشتركاً بالتهديد الذي يطرحه انهيار جنوب السودان على مصالح أمنها الوطني، لكنها لا تملك بالقدر نفسه خطة عمل مشتركة أو نهجاً مشتركاً للتصدي لهذا التهديد. ويعزى هذا التهديد إلى المنافسات الطويلة الأمد بين دول المنطقة، مثلما هو الحال بين السودان وأوغندا، وإلى الآراء المختلفة بين الدول المجاورة بشأن أي تشكيلة قيادية في جنوب السودان ستخدم بشكل أفضل مصالحها السياسية والاقتصادية الفردية.

جيم - العملية السياسية

١٩ - في أواخر عام ٢٠١٣، أطلقت الإيغاد عملية وساطة استندت بشكل أساسي إلى ترتيبات لتقاسم السلطة بين الرئيس سلفا كير ونائب الرئيس السابق وزعيم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ريك مشار، وأنصار كلٍ منهما - وكثيراً ما تعثرت بسبب الخلافات بشأن هذه الترتيبات^(٣). وكانت هذه الترتيبات سمة لهيكل الحكم في جنوب السودان منذ الاستقلال حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، كما كانت سمة، بدرجة أو بأخرى، لهيكل الحركة الشعبية منذ عام ٢٠٠٢ على الأقل.

٢٠ - وأدت محاولات إحياء العملية السياسية بعد تعثر المفاوضات في آذار/مارس إلى إدخال تعديلات في هيكل الوساطة بغرض توسيع انخراط دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع. وشملت تلك التعديلات تعيين رئيس مالي السابق، ألفا عمر كوناري، ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي معنياً بجنوب السودان؛ وإنشاء لجنة مخصصة رفيعة المستوى لجنوب السودان تابعة للاتحاد الأفريقي، تتكون من رؤساء دول يمثلون مختلف المناطق دون الإقليمية في القارة؛ وإطلاق صيغة لمبادرة "الإيغاد زائدا آخرين" - تتكون من الدول الأعضاء في الهيئة، وأعضاء اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى لجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، و "المجموعة الثلاثية"^(٤)، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين.

(٣) وساطة الهيئة الإيغاد يقودها ثلاثة مبعوثين خاصين، هم: سيوم مسفين غريدينغل من إثيوبيا، ومحمد أحمد مصطفى الدابي من السودان، ولازاروس سومبيو من كينيا.

(٤) تتكون المجموعة الثلاثية من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج، التي كانت من بين الدول الضامنة لاتفاق السلام الشامل لعام ٢٠٠٥.

٢١ - وبموازاة ذلك على نحو ما، بذلت جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكينيا وإثيوبيا جهودا من أجل الجمع بين وساطة الإيغاد و "عملية أروشا". وأسفرت عملية أروشا، التي أطلقها في عام ٢٠١٤ حزب تشاما تشا مايندوزي، وهو الحزب السياسي الحاكم في تنزانيا، والمؤتمر الوطني الأفريقي، وهو الحزب السياسي الحاكم في جنوب أفريقيا، بدون تنسيق مع الإيغاد، عن اتفاق بشأن إعادة توحيد الحركة الشعبية وقّع عليه، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، رئيس جنوب السودان ورياك مشار ودينق ألور (باسم مجموعة العشرة/ "المحتجزين السابقين")، وهو ما أسفر في نهاية المطاف عن زيارتين قام بهما ممثلون عن مجموعة العشرة إلى جوبا وعن إعادة باقان أموم إلى موقعه كأمين عام للحركة الشعبية.

٢٢ - وفي ٢٤ تموز/يوليه، عرض فريق الإيغاد للوساطة، المدعوم من قبل "مبادرة الإيغاد زائدا آخرين"، على الطرفين اتفاقا توفيقيا مقترحا لتسوية النزاع في جنوب السودان. واتساقا مع الجدول الزمني الذي وضعه فريق الوساطة، من المزمع أن يجتمع الطرفان مجددا في أديس أبابا في ٥ آب/أغسطس لإجراء مباحثات تفضي إلى التوقيع على اتفاق بحلول ١٧ آب/أغسطس.

٢٣ - وخلال الأسابيع المقبلة، سيتعين على مجلس الأمن النظر في تطبيق القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في سياق سيناريوهين محتملين. أولا، في حالة فشل الطرفين في التوقيع على اتفاق بحلول ١٧ آب/أغسطس، سيكون من الضروري إجراء تقييم للمسؤولية عن ذلك الفشل واتخاذ إجراءات عاجلة تتناسب مع تلك المسؤولية. وثانيا، في حالة توقيع الطرفين على اتفاق، لن تقتصر المسألة الهامة على تنفيذ ذلك الاتفاق وإنهاء العنف فحسب، ولكن ستشمل أيضا تعزيز المصالحة الوطنية والتوصل إلى تسوية سياسية دائمة وشاملة لجنوب السودان، بما في ذلك كفالة المساءلة عن الجرائم الجسيمة المرتكبة طيلة فترة الحرب. ويتوقع القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) دورا للجزءات في ظل أي من السيناريوهين.

دال - الجماعات المسلحة

٢٤ - الجماعات المسلحة الناشطة في جنوب السودان، بما في ذلك القوات النظامية الحكومية، هي نتاج لتاريخ البلد الذي شهد قيام ميليشيات مسلحة كانت تُقاتل السلطات المركزية، ويقا تل بعضها بعضا، على الأرض والموارد ومن أجل التصدي للتهيش السياسي. وبعد اندلاع الأعمال العدائية في عام ٢٠١٣، عانت الحكومة بشدة من انشقاقات هائلة في صفوف وحدات من الجيش الشعبي مؤلفة من النوير أساسا ويقودها قادة ميليشيات سابقة تم استيعابها في الجيش الشعبي لكنها لم تندمج فيه بالكامل. ولم يكن لدى الحكومة بالفعل

حينئذ ثقة كبيرة في بعض وحداتها، وقد حاولت منذئذ التصدي لتفكك الجيش الشعبي عن طريق تعزيز دور الحرس الرئاسي (فرقة النمرور في الجيش الشعبي)^(٥) وجهاز الأمن الوطني.

٢٥ - واعتمد كلا الطرفين بكثافة على ميليشيات من الشباب حاربت تقليديا مجموعات وعشائر عرقية أخرى على الماشية والأراضي. وتشمل هذه الميليشيات "الجيش الأبيض" المكوّن من النوير، والذي يحارب إلى جوار الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وشباب بول نوير، الذين يحاربون لصالح الحكومة في ولاية الوحدة، الأمر الذي أفضى إلى انشقاق كبير داخل قبيلة النوير سيكون من الصعب علاجه. ولا يتمتع أي من الطرفين بسيطرة كاملة على أفعال هذه الميليشيات ومجموعات الشباب، التي تحارب جزئيا من أجل أهدافها الخاصة غير المرتبطة مباشرة بالحرب. وقد تجلّى ذلك حينما انشق اللواء جونسون أولوني عن الحكومة إلى المعارضة في ولاية أعالي النيل، الأمر الذي أفضى من الناحية الفعلية إلى تفكك تلك الولاية إلى ثلاث مناطق مقسمة على وجه التقريب على أساس عرقي. واعتمدت الحكومة أيضا على مساعدات حركة العدل والمساواة السودانية.

٢٦ - وفي خارج منطقة أعالي النيل الكبرى، تنشط أيضا جماعات مسلحة محلية مختلفة، بما يشمل ولايتي شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال وولايات الاستوائية. وليس لأغلب هذه الجماعات سوى صلة محدودة بالحرب وبالبرنامج السياسي للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. ويضاف إلى ذلك أن النزاعات داخل المجموعات العرقية وفيما بينها في ولايتي واراب والبحيرات أسفرت عن تزايد عدد الإصابات، في ظل قدرة محدودة للحكومة على وقف العنف (انظر المرفق السادس للاطلاع على خريطة أكثر تفصيلا للحالة الراهنة للجماعات المسلحة في جنوب السودان).

هاء - السياق الاقتصادي

٢٧ - علق جنوب السودان إنتاج النفط في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ بسبب الخلافات مع السودان بشأن رسوم العبور. واستؤنف الإنتاج في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وخلال فترة وقف الإنتاج، شرعت الحكومة في تدابير تقشف رمت إلى الحد من الإنفاق الحكومي من أجل تعويض الخسارة في الإيرادات. وتم سد عجز الميزانية عن طريق المبيعات الآجلة إلى شركات النفط، والقروض، والاقتراض من البنك المركزي. ولذا أدى اندلاع الحرب قبل أشهر فقط من استئناف مصدر موثوق لإيرادات النفط إلى استمرار تدابير التقشف في خضم النزاع.

(٥) اضطلع الحرس الرئاسي بدور حيوي في القتال الذي اندلع في جوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وكذلك الميليشيا المعروفة باسم "ماتيانق أنيور" التي اندمجت لاحقا في جهاز الأمن الوطني.

٢٨ - ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، طرأ على إيرادات النفط انخفاض كبير بسبب الهبوط في إنتاج النفط وفي أسعاره، إضافة إلى الحاجة إلى الامتثال للتعريفات النفطية الثابتة والترتيبات المالية الانتقالية مع السودان. ووفقاً لأرقام الحكومة ذاتها، انخفضت الإيرادات الحكومية الإجمالية بما يصل إلى ٢,٢ بليون دولار مقارنة بما كان متوقعاً في ميزانية عام ٢٠١٤، مما أسفر عن نقص إجمالي قدره ١,٢ بليون دولار في آذار/مارس ٢٠١٥^(٦). وتقدر وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أن العجز سيرتفع إلى نحو ٣ بلايين دولار في السنة المالية ٢٠١٥ (١ تموز/يوليه - ٣٠ حزيران/يونيه).

٢٩ - وتواصل الحكومة جمع الأموال عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، والقيام بمبيعات نفط آجلة، والحصول على قروض خارجية. وقد أدت زيادة العروض النقدي نتيجة لاقتراض نحو ٢,٢ بليون دولار من البنك المركزي إلى رفع معدل التضخم^(٧). وفقد جنيه جنوب السودان حوالي ٥٠ في المائة من قيمته في السوق السوداء بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٥، حيث انخفض من حوالي ٥ جنيهات من جنيهات جنوب السودان مقابل الدولار في كانون الثاني/يناير إلى حوالي ١١ جنيهات من جنيهات جنوب السودان مقابل الدولار في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٥^(٨). وظل سعر الصرف الرسمي ثابتاً عند مستوى ٢,٩٥ جنيه من جنيهات جنوب السودان مقابل الدولار.

٣٠ - ويأتي وجود سعر مرتفع في السوق السوداء بالتوازي مع سعر رسمي أقل مصحوباً بتكلفة عالية على الحكومة وعلى عمليات الوكالات الإنسانية الدولية. ويُقدّر الفريق أنه في مقابل كل دولار من دولارات الولايات المتحدة تنفقه وكالة إنسانية دولية بالسعر الرسمي، توجد خسارة بنسبة ٧٣,٢ في المائة (٨,٠٥ جنيهات من جنيهات جنوب السودان) من قيمته المحتملة لو سدت الحكومة الفجوة بين سعر السوق السوداء والسعر الرسمي^(٩).

(٦) توقعت الميزانية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٥ أن تبلغ الإيرادات الإجمالية ١١,٧ بليون جنيه من جنيهات جنوب السودان، ولكن في آذار/مارس ٢٠١٥، لم يتوافر سوى ٥,٣ بلايين جنيه من جنيهات جنوب السودان (بالاستناد إلى أرقام واردة في البرنامج الاستراتيجي الثلاثي، أطلع وزير المالية الفريق عليها أثناء زيارته في حزيران/يونيه).

(٧) كان هذا هو إجمالي المبلغ المقترض حتى نهاية آذار/مارس ٢٠١٥. ويدعم الاستنتاج التحديث الفصلي بشأن الأداء الاقتصادي الصادر عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(٨) انظر الشكل الوارد على الرابط التالي: <https://radiotamazuj.org/sites/default/files/u2442/XRATE%20UPDATE%2020150727.jpg>.

(٩) يستند هذا التقدير إلى سعر السوق السوداء والسعر الرسمي في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٥.

٣١ - بيد أن سعر الصرف الموازي ليس سوى أحد المنافذ الكثيرة التي يستفيد من خلالها أولئك القادرون على الحصول على العملة الأجنبية من النزاع عن طريق الفساد. وقد وضعت الحرب السلطة والقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية في أيدي عدد محدود من الأشخاص في مركز الهيكل الحكومي الراهن.

٣٢ - ولا يزال الدين العام يرتفع بسرعة. فعند الاستقلال، لم يكن على جنوب السودان أي دين عام. ولكن في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أقرت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي بأن الدين بلغ ٤,٢ بلايين دولار - وهو ما يمثل زيادة قدرها ٧٠٠ مليون دولار عن مستويات الدين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥^(١٠). ويعادل الدين الحالي للبلد حوالي ٣٥ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٣^(١١).

ثالثاً - الأزمة الإنسانية

ألف - الحالة الإنسانية العامة

٣٣ - منذ أن بدأ الفريق عمله، ظلت الحالة الإنسانية في جنوب السودان تتدهور بشكل حاد. فالشركاء في المساعدة الإنسانية سلموا الآن عموماً بأن احتياجات أحدث دول العالم عهداً بلغت درجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلد ولا شك في أنها ستستمر في التفاقم. وتعدُّ وصول الجهات الفاعلة الإنسانية إلى مناطق هامة من البلد نتيجة للحرب، وتعمُّق الانقسامات العرقية، وتشريد السكان على نطاق واسع، وأعمال العنف المغرقة في الوحشية، والانهيار الخطير في الإنتاج القائم على الثروة الحيوانية والمحاصيل، وارتفاع معدلات سوء التغذية، وتدهور الحالة الاقتصادية؛ والانخفاض الملحوظ في التمويل من الجهات المانحة بالاقتران مع الزيادة الحادة في الاحتياجات، كل ذلك أدى إلى معاناة جنوب السودان من إحدى أخطر حالات الطوارئ الإنسانية في العالم. وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، أدرج منسق الإغاثة الطارئة جنوب السودان في صنف المستوى الثالث من حالات الطوارئ على نطاق المنظومة^(١٢)، وهي إحدى الحالات الأربع الوحيدة المصنفة في هذا المستوى من حالات

(١٠) من المتوقع أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك، وذلك بسبب عدم قدرة الوزارة على أن تتبّع آتياً جميع التكاليف التي تتكبدها مختلف الأجهزة بالنيابة عن الحكومة.

(١١) لا يكمن المغزى الحقيقي لارتفاع مستويات ديون جنوب السودان في الأرقام المطلقة المسجلة، وإنما في معدل الزيادة المرتفع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(١٢) يمثل المستوى الثالث من حالات الطوارئ أعنف الأزمات الإنسانية وأوسعها نطاقاً.

الطوارئ على الصعيد العالمي، وهي الحالة الوحيدة من نوعها في أفريقيا في وقت كتابة التقرير (انظر المرفق الثاني للاطلاع على عرض أكثر تفصيلاً للأزمة الإنسانية في جنوب السودان).

باء - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية وإعاقة عمليات حفظ السلام

٣٤ - لا تزال البيئة الإنسانية وعمليات حفظ السلام في تدهور مستمر بسبب مستويات العنف في البلد عموماً والعرقلة المتعمدة للأفراد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية وحفظه السلام والهجمات الموجهة والانتهازية ضدهم وضد الممتلكات على وجه الخصوص.

١ - عرقلة المساعدة الإنسانية

٣٥ - تصاعدت الأعمال الرامية إلى عرقلة المساعدة الإنسانية منذ اتخاذ القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وفي أيار/مايو وحده، أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية عن عدد من الحوادث المتعلقة بإيصال المساعدة يساوي عدد الحوادث التي وقعت في الشهرين السابقين مجتمعين (١٣٤ حادثاً، مقارنة بـ ٧٢ حادثاً في نيسان/أبريل و ٦٤ حادثاً في آذار/مارس). وعلى النقيض من ذلك، أبلغت الجهات الفاعلة الإنسانية عن وقوع ٧٨ حادثاً في أيار/مايو ٢٠١٤. وكان شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ أيضاً هو الشهر الذي أُبلغ فيه للمرة الأولى منذ بداية النزاع عن حوادث هي في أغلب الأحيان غير ذات صلة بالأعمال الحربية الفعلية - بخاصة في أعالي النيل والوحدة - وعن انعدام الأمن في ولاية البحيرات^(١٣).

٣٦ - وجرى تعليق إيصال المساعدات الإنسانية إلى نهر النيل منذ تموز/يوليه ٢٠١٣^(١٤)، في أعقاب الهجوم المسلح على صندل نهرى يحمل علم الأمم المتحدة كان يحمل ٥٠٠ ٠٠٠ لتر من الوقود إلى ملكال.

٣٧ - ووفقاً للمعلومات التي جمعها الفريق من مصادر أولية وثانوية، كانت ٧٣ جهة شريكة في مجال المساعدة الإنسانية موجودة في ولاية الوحدة في بداية نيسان/أبريل ٢٠١٥. ثم انخفض هذا الوجود انخفاضاً حاداً ومفاجئاً إلى ٤٢ جهة بحلول حزيران/يونيه بسبب تصاعد أعمال العنف التي وقعت مؤخراً، واضطرار الجهات الشريكة إلى إجلاء موظفيها من جنوب الولاية على وجه الخصوص.

(١٣) وفقاً لما أفاد به مصدر سري من أوساط المساعدة الإنسانية.

(١٤) انظر الملاحظات التي أدلى بها منسق الإغاثة الطارئة للصحافة (٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥)، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/USG%20O%27brien%20remarks%20to%20the%20press%20in%20Juba%2C%20South%20Sudan%2C%2025%20July%202015-2.pdf>

٣٨ - وفي ٥ تموز/يوليه، كان مستشفى في كدوك، بولاية أعالي النيل، في مرمى النيران المتبادلة خلال القتال العنيف بين القوات الحكومية وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي (انظر المرفق الثالث). وهذا أحد الأمثلة على نمط من الأحداث التي تؤثر على العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في جنوب السودان في الحرب الدائرة حالياً.

٣٩ - وتفيد التقارير بأن جميع أطراف النزاع تقوم بتحويل المساعدات الإنسانية، بوسائل منها وقف قوافل المساعدة الإنسانية عند نقاط التفتيش وابتزاز الأموال في مقابل المرور الآمن أو السماح باستخدام الطرق. وتحدث تلك الممارسات بانتظام وإن كانت التشريعات الوطنية تحظرها.

٤٠ - ويتمثل أحد المؤشرات المثيرة للقلق بشأن التهديدات التي تتعرض لها العمليات الإنسانية في العدد المتزايد من طلبات القوافل الإنسانية للحراسة المسلحة الذي ارتفع من ٣ طلبات في أيار/مايو إلى ١١ طلباً في حزيران/يونيه. وفي تموز/يوليه، أدى عدد الطلبات إلى وضع لا يمكن معه إتاحة المزيد من قوات الحراسة، وذلك لأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان اضطرت، بسبب ازدياد انعدام الأمن، إلى نشر مزيد من القوات لحماية قواعدها ومواقع حماية المدنيين. ولذا نشرت دوريات للبعثة بعيدة المدى على طريق الإمداد الرئيسي على طول الممر من جوبا إلى بانتيو عبر رمبيك، وواو، وكواكجوك. وتمشيا مع مبدأ الاستقلال في العمل الإنساني^(١٥)، لا ترغب الجهات الفاعلة الإنسانية عادة في أن ترتبط بأهداف وأنشطة أي قوات مسلحة موجودة في البلد، بما في ذلك قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبناء عليه فإن طلب حراسة مسلحة يبقى الخيار الأخير ويدل على التدهور الشديد الذي تتسم به بيئة العمل.

٤١ - وأخيراً، تم نهب مجتمعات ومرافق الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية، والبعض منها نهب عدة مرات. وفي جوبا، تعرض ما لا يقل عن ١٢ مجمعا للسرقة في شهر تموز/يوليه وحده، وإن كان يرجح أن العدد أعلى من ذلك بكثير^(١٦).

(١٥) يستخدم الفريق التعريف المتفق عليه للاستقلال الذي يعني: "أن العمل الإنساني يجب أن يتسم باستقلال ذاتي، بمنأى عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو غيرها من الأهداف التي قد تصبو إليها أي جهة من الجهات الفاعلة في المجالات التي يجري فيها تنفيذ أعمال إنسانية"، انظر: https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/OOM-humanitarianprinciples_eng_June12.pdf

(١٦) مقابلات أجريت مع الفريق في جوبا.

٢ - الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني

٤٢ - منذ بداية الأزمة، قتل ما لا يقل عن ٣٠ عاملاً في مجال تقديم المعونة، سواء من خلال الاغتيالات المستهدفة أو الوقوع في مرمى تبادل إطلاق النار^(١٧) وخلص الفريق إلى أن سبعة من هؤلاء قتلوا في ولاية الوحدة خلال تصاعد أعمال العنف التي جرت مؤخراً، وثلاثة في شهر تموز/يوليه وحده. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق تقارير كثيرة عن اختطاف عاملين في المجال الإنساني أو مضايقتهم أو الاعتداء عليهم أو احتجازهم أو إيقافهم أو تجنيدهم قسراً أو تهديدهم^(١٨). وقد طردت الحكومة منسق الشؤون الإنسانية في ١ حزيران/يونيه. ووجه الأمين العام نداء إلى الحكومة دعاها فيه إلى إلغاء قرارها على الفور، لكن دون جدوى^(١٩).

٣ - عرقلة عمليات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٤٣ - يتعرض موظفو البعثة بانتظام إلى الاعتداء والمضايقات والاحتجاز والتخويف والتهديد. ومنذ آذار/مارس ٢٠١٤، عانت البعثة مما يربو على ٤٠٠ انتهاك لاتفاق مركز القوات، ارتكبت الحكومة ما يزيد على ٩٠ في المائة منها. وللمقارنة، فيما يتعلق باحترام القيود المفروضة على التنقل فحسب، أبلغت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عن ٢٤ حادثة فرض قيود على التنقل في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٥ أيار/مايو بالمقارنة مع ما لا يقل عن ٣٧ حادثة تعرضت لها البعثة في الفترة الزمنية نفسها تقريباً. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، شهدت البعثة ٤٣ حادثة. وترتبت على الأثر التراكمي لهذه العرقلة بلا هوادة انعكاسات مدمرة على عمليات البعثة وقدرتها على تنفيذ مهامها المتمثلة في حماية المدنيين بموجب الفصل السابع.

جيم - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٤٤ - منذ بداية النزاع، نشرت جهات فاعلة دولية مختلفة، تشمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وآلية الرصد والتحقق التابعة للإيغاد، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة العفو الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، تقارير تتضمن تفاصيل

(١٧) مقابلة مع مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ الملاحظات التي أدلى بها منسق الإغاثة الطارئة للصحافة (٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٥).

(١٨) مقابلات أجريت مع الفريق في جوبا ومختلف أرجاء البلد.

(١٩) بيان منسوب إلى المتحدث باسم الأمين العام عن جنوب السودان، ١ حزيران/يونيه ٢٠١٥. متاح على الموقع: www.un.org/sg/statements/index.asp?nid=8693.

عن أفعال تنتهك الأحكام المنطبقة من القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو أفعال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، وكلها مسوغات لفرض جزاءات بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). وقد أدانت هذه الفظائع المزعومة على نطاق واسع جهات سياسية فاعلة دولية، من بينها مجلس الأمن، والأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والإيغاد، والاتحاد الأوروبي.

٤٥ - وعلى الرغم من هذا التوافق الدولي والوعود الكثيرة من الطرفين بالتحقيق في الادعاءات، فإن الفريق خلص إلى أنه لا يكاد يوجد دليل، إن كان هناك أي دليل مطلقاً، على اتخاذ طرفي النزاع لإجراءات قضائية رسمية وفقاً للمعايير الدولية^(٢٠) وتقع المسؤولية عن كفالة إجراء تحقيقات ومحاكمات عادلة وفعالة بشأن هذه الجرائم على عاتق الحكومة بموجب القانون الدولي. والأحداث التي جرت مؤخراً في منطقة أعالي النيل الكبرى هي التي زادت وحدها من حدة تفشي الإفلات من العقاب الذي يتسم به النزاع الدائر حالياً، وهي التي تعمق الانقسامات السياسية والعرقية في مجتمع جنوب السودان.

٤٦ - وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أنشأ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لجنة للتحقيق في جنوب السودان، يرأسها رئيس نيجيريا السابق أولوسيغيون أوباسانجو، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعرض الرئيس أوباسانجو تقرير اللجنة على المجلس في نهاية عام ٢٠١٤، وهو التاريخ الذي رفض فيه النظر في التقرير. وقد وزعت نسخة منه على أعضاء المجلس أثناء الأسبوع الذي يبدأ في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي ٢٤ تموز/يوليه، عقد المجلس اجتماعاً على المستوى الوزاري، عملاً بالقرار الذي سبق أن اتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في بريتوريا، في حزيران/يونيه، وامتنع عن نشر التقرير. وعوضاً عن ذلك، أنشأ المجلس لجنة فرعية مخصصة تتألف من إثيوبيا، وأوغندا، وتشاد، والجزائر، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا،

(٢٠) انظر، على سبيل المثال: American Bar Association, "Assessment of Justice, Accountability, and

Reconciliation Measures" (Washington, D.C., June 2014) وهو متاح على الرابط التالي:

www.americanbar.org/content/dam/aba/directories/roli/sudan/aba_rol_i_sudan_assessment_final_report_0614.authcheckdam.pdf

(رابطة المحامين الأمريكية، "تقييم العدالة والمساءلة وتدابير المصالحة") (واشنطن

العاصمة، حزيران/يونيه ٢٠١٤)؛ و "Riek Machar admits SPLM-IO never investigated Bentiu

massacres" (رياك مشار يقر بأن قوات الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان لم تحقق أبداً

في مذابح بانتيو)، إذاعة تامازج، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٥، وهو متاح على الرابط التالي:

<https://radiotamazuj.org/en/article/riek-machar-admits-splm-io-never-investigated-bentiu-massacres>

ونيجيريا، بغرض النظر في التقرير وتقديم توصيات بشأن سبل المضي قدماً. وسينظر المجلس في هذه التوصيات على مستوى رؤساء الدول بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠١٥^(٢١).

٤٧ - وطلب الفريق نسخة سرية من التقرير في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ عن طريق رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي آنذاك، مع إخطار مفوضية الاتحاد الأفريقي بطلبه. وإلى حد ٣١ تموز/يوليه، لم يتلق الفريق أي رد.

١ - استهداف المدنيين

٤٨ - خلص الفريق، أثناء التحقيقات التي أجراها، إلى أن جميع أطراف النزاع كانت تستهدف المدنيين كجزء من أساليبها العسكرية، وهي بذلك تخالف القانون الإنساني الدولي المنطبق على النحو المشار إليه في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥). ويجري الفريق تحقيقات بشأن التسلسل القيادي المسؤول عن انتشار هذه الحوادث على نطاق واسع.

٤٩ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، هاجم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بانتيو، بولاية الوحدة، وارتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان (انظر المرفق الرابع). ولقي ١١ مدنياً على الأقل مصرعهم، مع إشارة الجناة المزعومين - وفق ما أفاد به تقرير خاص للبعثة - إلى الضحايا النوير بوصفهم من "الدينكا" للدلالة على ما يعتبرونه دعماً للحكومة^(٢٢). وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت النساء للاختطاف والاعتصاب. وتعرض مدنيون لجأوا إلى كنيسة للاختباء فيها للضرب والاختطاف، على الرغم من أن القانون الدولي الإنساني يكفل حماية أماكن العبادة.

٥٠ - وأثناء اندلاع العنف مؤخراً في ولاية الوحدة اعتباراً من نيسان/أبريل، استهدف الجيش الشعبي لتحرير السودان والمليشيات الموالية له المدنيين عن طريق القتل والاعتصاب وعمليات الاختطاف والنهب والحرق والتشريد القسري بشن هجومات منسقة يدور على التحول في ديناميات النزاع من حيث وحشية أساليبه^(٢٣). وخلال زيارتين ميدانيتين في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه وفي ٨ و ٩ تموز/يوليه، أجرى الفريق تحقيقات في هذه الفضائع (انظر المرفق الخامس).

(٢١) انظر: www.peaceau.org/en/article/communique-of-the-526th-psc-meeting-at-the-level-of-ministers.

(٢٢) التقرير الخاص لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن الهجوم على بانتيو، وهو متاح على الرابط التالي: <http://unmiss.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5805>.

(٢٣) تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العاجل لحقوق الإنسان عن تصاعد أعمال القتال في منطقة أعالي النيل الكبرى، وهو متاح على الرابط التالي: <http://unmiss.unmissions.org/Default.aspx?tabid=5805>.

٥١ - وخلص الفريق إلى أن القوات المسلحة تعتمد تحويل الحياة المجتمعية إلى جحيم لا يطاق ومنع أي عودة إلى الحياة الطبيعية في أعقاب العنف. وتبين للفريق منذ الوهلة الأولى أن هذا الهجوم كان يهدف إلى حرمان الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي من أي قاعدة دعم مهما كان الثمن، بأساليب منها إجلاء السكان عن معظم مناطق ولاية الوحدة. وخلص الفريق، استناداً إلى كافة الأدلة المعروضة عليه، إلى أن كثافة أعمال العنف ووحشيتها التي استهدفت المدنيين، منذ نيسان/أبريل، بلغت مستويات لم يسبق لها مثيل حتى الآن، فيما يشكل - بلا ريب - أفظع النزاعات عنفاً.

٢ - العنف الجنسي وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة

٥٢ - كشفت التحقيقات الأولية التي أجراها الفريق، بما في ذلك أثناء زيارته الميدانية^(٢٤)، أن جميع أطراف النزاع تعتمد استخدام الاغتصاب بوصفه جزءاً من أساليب الحرب التي تخوضها، وتتمكن من القيام بذلك مع الإفلات التام من العقاب. وقد أبلغت جهات فاعلة متعددة عن هذه الأنماط من العنف الجنسي^(٢٥).

٥٣ - وأظهرت التحقيقات الأولية التي أجراها الفريق استناداً إلى مصادر أولية وثانوية أن جميع أطراف النزاع استفادت من استخدام الأطفال كمقاتلين وللقيام بمهام الدعم على السواء. ووفقاً لمعلومات قدمتها اليونيسيف والبعثة إلى الفريق، تم حالياً تجنيد أكثر من ١٣ ٠٠٠ طفل أثناء الحرب، حيث قامت قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بتجنيد معظمهم.

(٢٤) خلال زيارة ميدانية إلى بانتيو، استطاع الفريق أن يقضي بضع ساعات مع مشردين داخلياً في موقع حماية المدنيين في بانتيو، وسجل ما لا يقل عن ١٢ حالة اغتصاب وعنف جنسي مختلفة في غضون فترة زمنية قصيرة جداً.

(٢٥) انظر تقرير بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان العاجل لحقوق الإنسان المذكور أعلاه، والتقارير السابقة للبعثة عن حقوق الإنسان؛ وموجز التقارير الأخيرة عن انتهاكات اتفاق وقف أعمال القتال الصادرة عن آلية الرصد والتحقق التابعة للإيغاد، والتي تشمل الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://southsudan.igad.int/index.php/2014-08-07-10-16-26>؛ ومذكرة إحاطة بشأن حماية الطفل صادرة عن اليونيسيف، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://www.childrenofsouthsudan.info>.

رابعاً - الموارد الطبيعية وتمويل النزاع

٥٤ - رغم مخاطر انهيار اقتصاد جنوب السودان وارتفاع الديون بشدة وانخفاض إيرادات النفط، يبدو أن الحكومة قادرة على الاستمرار في الإنفاق الهائل على الحرب الدائرة، بما في ذلك على الأسلحة واللوجستيات والمرتبات. وفي الوقت نفسه، يجني بعض الأفراد والكيانات من داخل البلد وخارجها، ومن داخل الحكومة والمعارضة وخارجهما، فوائد مالية كبيرة من الحرب. ويعود ذلك جزئياً، فيما يتعلق بالحكومة، إلى نظام مخصصات الميزانية الذي يحرص القدرة على تخصيص الأموال في عدد قليل من الأفراد.

٥٥ - وقد بدأ الفريق تحقيقاته في قنوات التمويل التي تستخدمها الحكومة والمعارضة من أجل مواصلة الحرب وفي الأفراد والكيانات المستفيدين مالياً من استمرار النزاع. وسيبلغ الفريق مجلس الأمن بالنتائج التي توصل إليها عندما يوافيه بآخر المستجدات في سياق معايير تحديد الخضوع للجزاءات التي وضعت في القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

ألف - النفط

٥٦ - عندما اندلع النزاع كان إنتاج النفط أدنى من المستوى الذي كان عليه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وهو ٣٥٠ ألف برميل في اليوم. ومنذ ذلك الحين فرض القتال الدائر في مناطق إنتاج النفط والهجمات المباشرة على المنشآت النفطية وقف الإنتاج في ولاية الوحدة وأدى إلى خفض الإنتاج أيضاً في ولاية أعالي النيل. وخلال زيارة الفريق في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٥، كان الإنتاج الإجمالي هو ١٦٣ ألف برميل يومياً، أي أقل من مستوى الإنتاج في أواخر عام ٢٠١٣ عندما بلغ ٢٤٥ ألف برميل يومياً.

٥٧ - ورغم انخفاض مستويات إنتاج النفط وإيراداته، يظل النفط عماد اقتصاد جنوب السودان، وهو يشكل حالياً حوالي ٩٦ في المائة من الدخل القومي. ولا يزال من الصعب تقدير حجم إنفاق الحكومة المباشر على النزاع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولكن عوامل عدّة تعطي مؤشرات عن قنوات الإنفاق وطبيعته ومداه.

٥٨ - وأول مؤشر هو النسبة المئوية من الميزانية المخصصة لقطاع الأمن مقارنة بالقطاعات الأخرى. ويبيّن استعراض الفريق لمخصصات الميزانية المتعاقبة لقطاع الأمن منذ عام ٢٠١١ أن نمط الإنفاق يجنح لأن يخصص المزيد من الموارد لقطاع الأمن على حساب القطاعات المحورية للتنمية، مثل التعليم والبنى التحتية والصحة والإدارة العامة (انظر المرفق السابع).

٥٩ - أما المؤشّر الثاني فهو مستوى زيادة الإنفاق على قطاع الأمن. فقد ازدادت المبالغ المخصصة للقطاع في ميزانيتي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ من ٣٢,٣ في المائة (بمبلغ ١ ٣٤٥ مليون دولار) إلى ٣٦,٦ في المائة (بمبلغ ١ ٥٧٩ مليون دولار). وعلى الرغم من أن الزيادة قد لا تبدو كبيرة، إلا أن استعراض الفريق للميزانيات الحكومية المتعاقبة وتقارير الإنفاق منذ عام ٢٠١١ يبيّن أن الإنفاق الفعلي هو أعلى بكثير من بنود الميزانية لمختلف القطاعات، لأنه بالكاد يتم الالتزام بالميزانيات عند تخصيص الأموال عملياً. ومن حيث الإنفاق الفعلي، فإن وزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين وإدارة الأمن الوطني في مكتب الرئيس هما المؤسساتان الرئيسيتان اللتان تضغطان على الميزانية التشغيلية الحكومية بفرط الإنفاق على حساب الأجهزة الأخرى.

٦٠ - فوزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين ومكتب الرئيس مسؤولان عن زيادة في الإنفاق نسبتها ٧٥ في المائة من الميزانية التشغيلية في الفترة الممتدة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ومن بين الأجهزة الحكومية، أسهم مكتب الرئيس إلى حد كبير في التجاوز في الإنفاق بسبب دور جهاز الأمن الوطني المعزز ومحدودية الشفافية والمساءلة في المكتب.

٦١ - وبصرف النظر عن زيادة مخصصات الميزانية لقطاع الأمن وفرط الإنفاق الهائل فيه، فثمة بنداً لإنفاق رئيسيان متعلّقان بالتزاع يمثلان خير تمثيل لطبيعة الإنفاق الحكومي في هذا المجال. فبحسب وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، أنفق ممثلو الحكومة ما يقدر بنحو ٩٨,٦ مليون دولار على المشاركة في مفاوضات السلام وإعادة توطين المشردين والخصص الغذائية للجيش في النصف الأول من السنة المالية ٢٠١٤، من جهة. ومن جهة أخرى، أفادت الوزارة عن سداد مبلغ قدره ٤٦,٨ مليون دولار إلى شركة صينية، شركة الشمال الصينية للصناعات (نورينكو) (Norinco)، من الميزانية الرأسمالية في الربع الثاني من السنة المالية (انظر الفقرتين ٧٠ و ٧١). وأفرطت وزارة الدفاع وشؤون قدماء المحاربين أيضاً في مخصصاتها الفصلية من الميزانية بأكثر من ٦,٧ ملايين دولار، وصُرفت نسبة ٥٨ في المائة من فرط الإنفاق على المرتبات الإجمالية بمبلغ قدره ١٠٣ ملايين دولار في النصف الأول من السنة المالية^(٢٦).

(٢٦) تستثني هذه الأرقام الاعتمادات المخصصة للشرطة. فوزارة الداخلية والشرطة وخدمات السجون في جنوب السودان مجمعة في قطاع سيادة القانون، مما يعني أن مخصصاتها لا تُضاف إلى مخصصات المجموعة المعنية بالأمن. ومع ذلك، فإنها تعمل في الواقع بوصفها قوات شبه عسكرية، وما فتئت تنشط في الحرب، ولا سيما خلال الأشهر الأولى منها.

باء - الثروة الحيوانية

٦٢ - تعتبر الماشية المصدر الرئيسي لكسب العيش بالنسبة لمعظم الناس الذين يعيشون خارج إطار الاقتصاد الرسمي وهي مخزن ثروة رئيسي للكثير من المجتمعات المحلية. وبالتالي فإن الإغارة على الماشية جانب أساسي من جوانب النزاع. ووفقاً لما ذكرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فقد أدى النزاع إلى تعطيل أنماط هجرة الماشية الموسمية (انظر المرفق الثامن). وتُسرَق الماشية من القرى التي تحتاحها الجماعات المسلحة. وكانت الماشية هي الغنائم الأبرز التي استولى عليها آلاف من شباب بول نوير الذين ساعدوا الجيش الشعبي في الهجوم الذي شنته في ولاية الوحدة في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه. وقد أتاح الهجوم لشباب بول نوير نهب الماشية من المجتمعات المحلية لقبيلة النوير على نطاق واسع في جنوب ولاية الوحدة (انظر المرفق الخامس). وقد أصبحت الإغارة على الماشية أساس العلاقة التكافلية بين الجيش الشعبي والعديد من الميليشيات المتحالفة معه. ويهدف الجيش الشعبي من خلال تلك العلاقة إلى تدمير الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، في حين تهدف القوات المتحالفة معه إلى نهب أكبر قدر ممكن من الماشية فيما تساهم في تحقيق الأهداف العسكرية للجيش الشعبي.

٦٣ - وأكد الفريق خلال زيارته إلى بانتيو في حزيران/يونيه أنه رغم إخلاء البلدة فقد كان فيها عشرات الآلاف من رؤوس الماشية (انظر المرفق التاسع). وقبل الهجوم، كانت حكومة الولاية قد أعلنت أن على الأشخاص الذين انحازوا للحكومة أن يجلبوا رؤوس الماشية الخاصة بهم إلى بانتيو من أجل الحفاظ عليها^(٢٧). وقدّر الفريق أن ذلك حصل تحضيراً لإغارة شاملة في جنوب ولاية الوحدة. وأفادت التقارير الواردة في نهاية حزيران/يونيه، بعد الغارة، بأن عدد رؤوس الماشية في بانتيو يُقدّر بنحو ١٠٠ ٠٠٠ رأس.

جيم - النهب

٦٤ - يلجأ طرفا النزاع إلى ممارسة أعمال النهب. فقد تحدّث أحد زعماء قبيلة النوير، قوني كام من قرية بينق تو، في مقابلة مع قناة الجزيرة عن استخدام "الجيش الأبيض" المرتبط بالمعارضة لهذا الأسلوب. ووفقاً لما ذكره كام، "نحن [أي الجيش الأبيض] نمضي إلى القتال ببندقية واحدة فقط؛ وعندما نقتل العدو نتسلّح بما كان معه"^(٢٨). وفي تموز/يوليه، قالت

(٢٧) الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، "النزاع في ولاية الوحدة". متاحة على الرابط التالي: www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-unity.html

(٢٨) انظر الرابط التالي: <http://america.aljazeera.com/watch/shows/live-news/2015/7/south-sudans-white-army.html>

مصادر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي للفريق إنه ”بالنسبة إلينا، فإننا نحصل على مواردنا من الحكومة: نمسك بمدينة وعند قدوم الجيش الشعبي ننسحب ونفسح المجال له ليحتلها. وبعدها يستقرّ، نهجم على المدينة مرّة أخرى لإخراجه منها فينسحب مخلفا وراءه ما نحتاجه“. ويعتقد الفريق أن القاعدة المالية وإمدادات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي تقع ضمن شبكة معقّدة من تحالفات إقليمية ودولية، ومن دعم تحصل عليه من الشتات ومن تعبئة الموارد داخليا وليس الأمر بسيطا حسبما يجري تأكيده. كما أن طبيعة المعارك التي تجري مع الحكومة لا تدعم هذا التأكيد (انظر الفقرة ٧٧).

٦٥ - وتتجلى أعمال النهب التي يرتكبها عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي و ”الجيش الأبيض“ في المواجهات مع القوات الحكومية. فقد أظهر تصوير المعارك بالفيديو لخروج قوات الجيش الشعبي من بانتيو في ٦ أيار/مايو أنه بعدما قامت عناصر من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بقتل جندي من الجيش الشعبي، جرّدوا جثته من كل ما يمكن نهبه (انظر المرفق العاشر). وامتدّت أعمال النهب لتطال المعونة الإنسانية واللوجستيات وكذلك المصارف في المدن التي تم احتياؤها.

دال - الأحياء البرية

٦٦ - أبلغت دائرة الأحياء البرية في جنوب السودان ودعاة حفظ الطبيعة في البلد الفريق في تموز/يوليه بأن أعمال الصيد غير المشروع والاتجار بالأحياء البرية قد ازدادت منذ اندلاع النزاع. ويحقّق الفريق في الصلة بين هذه الزيادة والتصعيد واستمرار النزاع، وسوف يقدم تقريرا بالنتائج التي يتوصّل إليها لاحقا عندما يوافي مجلس الأمن بأحدث المستجدات.

خامسا - نقل الأسلحة

٦٧ - كان لتوريد الأسلحة والذخيرة إلى الجيش الشعبي والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وكذلك إلى القوات المرتبطة بهما، دور أساسي في إطالة أمد الحرب وتصعيدها. وقد استمر الطرفان في انتهاك التزامهما بوقف إمداد قواتهما بالأسلحة والذخيرة^(٢٩). وسيواصل الفريق النظر في نقل الأسلحة، بما يشمل مصادرها وشبكات الاتجار بها، وفي آثارها على الحرب ودورها في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

(٢٩). بموجب المادة ٢-١ من اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والمادتين ١-١ و ٢-١ (ب) من مصفوفة طرائق تنفيذ وقف الأعمال العدائية.

٦٨ - ولم يفرض مجلس الأمن حظرا على توريد الأسلحة إلى جنوب السودان بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، مما يعني أن حكومة جنوب السودان حرة بموجب القانون الدولي في أن تحصل على الأسلحة والذخيرة والمعدات والقطع العسكرية الأخرى، فضلا عما يتصل بها من تدريب على استخدامها أو صيانتها أو إصلاحها. ورغم ذلك، وبما يتسق مع القرار، يحقق الفريق في اشتراك دول المنطقة في عمليات نقل الأسلحة، بما في ذلك في احتمال قيام البلدان المجاورة بعمليات شراء أسلحة بالنيابة عن حكومة جنوب السودان^(٣٠). وكانت الحكومة قد وقعت في العام الماضي اتفاقي تعاون أمني مع كل من أوغندا ومصر^(٣١)، ولكنها ملزمة بضمان عدم استخدام الأسلحة والذخائر والمعدات بما ينتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ألف - نقل الأسلحة إلى الحكومة

١ - الطائرات العمودية الهجومية

٦٩ - حصل الفريق على أدلة على وجود ما لا يقل عن أربع طائرات عمودية من طراز Mil Mi-24 ترفع علم جمهورية جنوب السودان، في جنوب السودان^(٣٢). وقد استخدمت الطائرات العمودية الهجومية التي تسع ثمانية أشخاص في دعم هجوم قاده الجيش الشعبي في معارك دارت مؤخرا في ولاية أعالي النيل، بما في ذلك في نواحي كدوك (انظر المرفق الثالث) ودوليب هيل. وقبل اندلاع الحرب لم يكن الجيش الشعبي يمتلك طائرات عمودية بقدرات هجومية. وتُظهر الصور التي حصل عليها الفريق طائرة عمودية تابعة للجيش الشعبي من طراز Mil Mi-24 مزودة بحجرتي إطلاق قذائف من طراز B8V20 عند نقطتي تعليق القذائف الواقعتين على الجنيح الأيسر، وتستطيع كل حجرة إطلاق ٢٠ صاروخا غير موجه من طراز S-8 عيار ٨٠ ملم. ومن المرجح أن حجرتين أخريين

(٣٠) خلال الفترة الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل، قامت أوغندا وكينيا بشراء الأسلحة والذخيرة بالنيابة عن حكومة جنوب السودان.

(٣١) "South Sudan and Uganda sign military cooperation deal" (جنوب السودان وأوغندا يوقعان صفقة تعاون عسكري)، Sudan Tribune، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article52727؛ و "South Sudan signs military cooperation deal with Egypt" (جنوب السودان وأوغندا يوقعان صفقة تعاون عسكري)، Sudan Tribune، ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤، متاح على الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article50407.

(٣٢) بعد التحليل، تبين أن الطائرات العمودية هي إما من طراز Mi-24V (Hind E) أو من طراز Mi-24K (Hind G2) وهما طرازان معدلان، ويحتمل أن يكونا موجودين في البلد. ويورد المرفق الحادي عشر صورة فوتوغرافية إضافية وتحليلا.

موجودتان على الجنيح الأيمن، مما يجعل الطائرة العمودية قادرة على إطلاق ٨٠ صاروخا (انظر الشكل الأول)^(٣٣).

الشكل الأول

صورة يظهر فيها أحد جنود الجيش الشعبي لجنوب السودان أمام طائرة عمودية من طراز Mi-24V تابعة للجيش الشعبي؛ وعلى اليمين يقف جندي يحمل بندقية من طراز IWI-ACE عيار ٦٢، ٣٩X٧ ملم



المصدر: فيسبوك (facebook.com).

٢ - شحن الأسلحة من شركة نورينكو (Norinco)

٧٠ - استلم الجيش الشعبي، في تموز/يوليه ٢٠١٤، شحنة من الأسلحة والذخيرة وما يتصل بها من أعتدة من شركة نورينكو التي حصل الفريق على الوثائق المتصلة بها (انظر المرفق الثاني عشر). وتشير القائمة المرفقة بالشحنة إلى أنها تتضمن ١٠٠ نظام

(٣٣) إضافة إلى الرشاش الرباعي المواسير من طراز YakB عيار ١٢.٧ ملم المركب في كوة تحت مقدمة الطائرة، يمكن تزويد الطائرة العمودية من طراز Mi-24 V في المجموع، بأربعة قذائف مضادة للدبابات موجهة بواسطة الراديو من طراز 'Shturm' 9K114 (AT-6) على السكك الموضوعة بشكل حرف H البادية في الصورة. ولم يحصل الفريق على أدلة على وجود أو استخدام أي من هذه القذائف الموجهة.

توجيه وإطلاق قذائف موجهة مضادة للدبابات من طراز HJ-73D، بما في ذلك بطاريات وقطع غيار و ٢٠٠ ١ طلقة قذائف؛ و ٥٧٤ ٩ بندقية آلية من نوع 56، فضلا عن ٣٩٤ ٢ قاذفة قنابل يدوية عيار ٤٠ ملم تركب تحت ماسورة البندقية و ٢٠ مليون طلقة رصاص من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم؛ و ٣١٩ رشاشا متعدد الاستعمالات من نوع 80 ومليوني طلقة رصاص من عيار ٧,٦٢ × ٥٤ ملم؛ و ٦٦٠ مسدسا من طراز NP-42 ومليوني طلقة ذخيرة من عيار ٩ × ١٩ ملم؛ و ٤٠.٠٠٠ صاروخ شديد الانفجار مضاد للدبابات من نوع 69.

٧١ - وأقر المسؤولون في جنوب السودان باستلام المواد علنا وفي محادثات خاصة مع الفريق، وأشاروا إلى أن ذلك يتماشى مع العقد الموقع بين حكومتي الصين وجنوب السودان قبل اندلاع الحرب^(٣٤). ويبدو أن وثائق الشحن تؤكد هذا الأمر. ووردت أنباء لاحقا تفيد بأن حكومة الصين قد قررت وقف صادرات الأسلحة إلى جنوب السودان في المستقبل^(٣٥).

٣ - المركبات البرمائية المجهزة

٧٢ - أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان في بيان صحفي صدر في ١ آب/أغسطس ٢٠١٤ عن شراء ١٠ مركبات برمائية^(٣٦). وحصل الفريق على دليل مرئي يؤكد وجود مركبات برمائية مجهزة من طراز GAZ-34039 في ولاية أعالي النيل وولاية الوحدة (انظر الشكل الثاني). وتستطيع هذه المركبات نقل ١٠ أشخاص ولا تتجاوز سرعتها القصوى ٦٠ كم/ساعة على الطرق و ٦ كم/ساعة في الماء. وتُظهر الصورة عددا من المركبات مجهزة، على الأرجح بعد تسليمها، برشاشات دوشكا ثقيلة من عيار ١٢,٧ ملم.

(٣٤) انظر، على سبيل المثال، Ilya Gridneff، "China sells South Sudan arms as its Government talks peace"، "الصين تبيع أسلحة لجنوب السودان، بينما تتحدث حكومته عن السلام"، Bloomberg، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤. متاح على الرابط التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2014-07-08/norinco-sells-south-sudan-arms-as-chinese-government-talks-peace.

(٣٥) انظر Ilya Gridneff، "China halts arms sales to South Sudan after Norinco shipment" (الصين توقف بيع أسلحة إلى جنوب السودان بعد شحنة نورينكو)، Bloomberg، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. متاح على الرابط التالي: www.bloomberg.com/news/articles/2014-09-29/china-halts-weapons-sales-to-south-sudan-after-norinco-shipment.

(٣٦) انظر الرابط التالي: <http://paanluelwel.com/2014/08/01/spla-army-received-new-weapons-to-defend-the-constitution/>.

الشكل الثاني

عناصر الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل فوق مركبة برمائية من طراز GAZ-34039 مركّبة عليها رشاش دوشكا ثقيل من عيار ١٤,٥ ملم



المصدر: سرّي.

٤ - البنادق من طراز ACE

٧٣ - حصل فريق الخبراء على صور تثبت وجود بنادق أوتوماتيكية إسرائيلية الصنع من طراز IWI-ACE بطرازين على الأقل. وقد سلّم على الأقل عدد من هذه البنادق إلى جهاز الأمن الوطني قبل اندلاع الحرب، ولكن فريق الخبراء لاحظ أنها قد أصبحت الآن في حوزة كل من الجيش الشعبي (الجيش والقوات الجوية) والشرطة الوطنية وجهاز الأمن الوطني، يستخدمها في المقام الأول حراس كبار المسؤولين وكبار ضباط الجيش.

٥ - الأسلحة والتمويل

٧٤ - تنطوي عمليات نقل الأسلحة التي جرت مؤخراً على تداعيات مالية كبيرة، كما يُستدل على ذلك من كون شحنة شركة نورينكو تمثل ما مجموعه ٩٢٥ ٧٣٧ ٢٠

دولاراً^(٣٧). فالطائرات العمودية الهجومية الجديدة من طراز Mi-24V تبلغ قيمتها ما لا يقل عن ١٠ ملايين دولار كأدنى حد. وعلى الرغم من استبعاد احتمال أن يكون جنوب السودان قد استطاع شراء هذه الطائرات العمودية وهي جديدة، فإنها مع ذلك تمثل قيمة مالية كبيرة، فضلاً عن تكاليفها التشغيلية الإضافية التي تصل إلى عدة آلاف من الدولارات أسبوعياً لكل وحدة فيما يتعلق باللوجستيات والوقود وقطع الغيار والعاملين^(٣٨). وهناك تكاليف مماثلة متكبدة على جميع المعدات الأخرى، من قبيل دبابات القتال الرئيسية وأسلحة المدفعية.

٧٥ - وقد حصل فريق الخبراء من مصدر سري على وثائق للجيش الشعبي تتضمن موجزاً موحداً لاحتياجات القوات الحكومية في إطار "ميزانية الطوارئ" للفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٤ (انظر المرفق الثامن). ولا يعتقد فريق الخبراء أن الأصناف المذكورة في الوثيقة قد جرى اقتناؤها بالفعل بالضبط كما لَحَ لذلك الجيش الشعبي. ومع ذلك، فإن الرقم الإجمالي البالغ ٨٣١,٩٩ ١٨٧ ٥٣٣ ٢ جنيهاً من جنيهاً جنوب السودان (أكثر من ٨٥٠ مليون دولار بسعر الصرف الرسمي) يعطي نظرة واضحة عن المعايير المالية المتبعة في مناقشات ميزانية الجيش الشعبي. وهو يثبت كذلك أن شراء معدات إضافية، فضلاً عن التجنيد على نطاق واسع، قد كان منذ بداية النزاع عنصراً رئيسياً في السياسات الموضوعية لمواجهة الخسائر في تشكيلات من الأفراد بحجم فرق عسكرية جرى تكبدها لصالح الجناح المعارض في الحركة الشعبية (انظر المرفق العاشر).

باء - عمليات نقل الأسلحة إلى الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي

٧٦ - بالنظر إلى أن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي يُعتبر حركة معارضة، فهو لا يستطيع الحصول على الأسلحة من خلال المعاملات الرسمية التي تجري بين الدول. وفي البداية، كان يستخدم الأسلحة والذخائر التي حازتها قواته المنشقة عن الجيش الشعبي، ولا سيما الفرقة الثامنة بقيادة اللواء بيتر قاديت ياك والفرقة الرابعة بقيادة جيمس كوانق شول. وفي أيار/مايو، انشق اللواء جونسون أولوني عن الجيش الشعبي، بعد أن كان قد انضم إليه قبل سنتين، وأخذ معه ترسانة كبيرة من الأسلحة والذخائر التي زود بها الجيش الشعبي قواته.

(٣٧) انظر الفرع الرابع للاطلاع على معلومات عن الكيفية التي أدى بها الإنفاق على الدفاع إلى انخفاض الإنفاق على الصحة والتعليم، من بين قطاعات أخرى.

(٣٨) لا يزال فريق الخبراء يُحقق فيما إذا كان استخدام المروحيات هو نتيجة لعملية شراء أو إيجار.

٧٧ - غير أن احتمالات استمرار نهب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر من الطرف الآخر تبقى محدودة. ففي غالب الأحيان، بمجرد أن يقترب أحد طرفي النزاع من الطرف الآخر ويبدو جلياً أنه قادر على ترجيح كفة القوة لصالحه، يبادر الطرف الآخر إلى الانسحاب آخذاً معه معداته متى أمكن ذلك، مما يحد من فرص نهب مستودعات الأسلحة والذخيرة. ومع استمرار القتال لمدة ١٩ شهراً، تخللها تبادل متكرر لإطلاق النار من كلا الجانبين، فضلاً عن استمرار التجنيد وعدم وجود صناعة وطنية للأسلحة، أصبح كلا الطرفين بحاجة إلى إمدادات خارجية لمواصلة القتال، ولا سيما فيما يتعلق بالذخيرة.

٧٨ - وتتهم حكومة جنوب السودان بصورة متكررة السودان بإمداد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بالأسلحة والذخيرة، وهو ادعاء تنفيه الخرطوم، بينما لم ينفي الجناح المعارض ذلك بشكل موحد^(٣٩). وقد وثقت منظمتان للبحوث، هما منظمة الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة (Small Arms Survey) ومنظمة البحث في التسليح المستعمل في النزاعات (Conflict Armament Research)، وجود ذخيرة من بلدان مختلفة في مخازن صادرتها القوات الحكومية من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي. وشمل ما تمت مصادره ذخائر سودانية الصنع أنتجت في عام ٢٠١٤، ويُحتمل أكثر ما يُحتمل أنها قد أُلقيت جواً إلى قوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي بواسطة مصدر خارجي^(٤٠).

جيم - الأثر الذي تخلفه إعادة الإمداد بالأسلحة والذخيرة

٧٩ - يدعي كل من الحكومة والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أن القتال يجري دفاعاً عن النفس وأن الذخيرة تُقتنى لأغراض دفاعية. غير أن نطاق القتال والحجم الهائل لانتهاكات حقوق الإنسان وديناميات النزاع، كلها عوامل تجعل فريق الخبراء

(٣٩) انظر: "Sudan denies accusations of South Sudanese rebel support" (السودان ينفي اتهامات بدعم متمردي جنوب السودان)، Sudan Tribune، ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥. متاح على الرابط التالي: www.sudantribune.com/spip.php?article55019

(٤٠) انظر: "Weapons and ammunition airdropped to SPLA-iO forces in South Sudan"، Conflict Armament Research، "Sudan" (أسلحة وذخائر تُلقى إلى قوات الجناح المعارض في الجيش الشعبي في جنوب السودان)، (أيار/مايو ٢٠١٥)، متاح على الرابط التالي: www.conflictarm.com/wp-content/uploads/2015/06/Weapons_and_ammunition_airdropped_to_SPLA-iO_forces_in_South_Sudan.pdf و "Small Arms Survey"، "Small Arms Survey" (توثيق وجود ذخائر أسلحة صغيرة في مسجد بانتيو)، (أيار/مايو ٢٠١٤)، متاح على الرابط التالي: www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/arms-ammunition-tracing-desk/HSBA-Tracing-Desk-Bentiu-July-2014.pdf

يخلص إلى أن تلك الحجة لا تحظى بالمصداقية^(٤١). وقد أدت إعادة إمداد كلا الطرفين بالأسلحة والذخيرة دوراً أساسياً في استمرار الحرب وتصعيدها إلى النطاق الذي وصلت إليه حالياً، مما أدى إلى ارتكاب انتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني الدولي^(٤٢).

٨٠ - ويرى الفريق أن إمدادات المعدات العسكرية الأكبر حجماً، خصوصاً تلك الموجهة إلى الجيش الشعبي، تأتي في إطار محاولات الحكومة المستمرة لتغيير ديناميات الحرب. ففي عام ٢٠١٤، انخفض مستوى القتال خلال موسم الأمطار بعد أن أصبحت الطرق غير سالكة^(٤٣). وأصبح الجيش الشعبي في موضع ضعف نسبياً خلال تلك الفترة بالمقارنة مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية لكون مقاتلي هذا الأخير ينحدرون من المناطق التي يدور فيها القتال، وبالتالي كانوا معتادين على التضاريس المحلية. وصار الجيش الشعبي لتحرير السودان أقل قدرة على نشر جنوده واستخدام تفوقه العددي فيما يتعلق بالدبابات والمدفعية خلال تلك الفترة، في حين كان الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي يعتمد أكثر على استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعلى التنقل بقدر أكبر في الأراضي الوعرة. وفي حين يُعتبر شهراً تموز/يوليه وآب/أغسطس ذروة موسم الجفاف (أي الشهور التي تسبق المحصول الجديد، والتي تكون أكثر وطأة على السكان المدنيين في المناطق الريفية من حيث انعدام الأمن الغذائي)، يجد المدنيون في مناطق النزاع في التوقف المؤقت للقتال نوعاً ما فرصة للاستراحة من الهجمات التي يشنها كلا الطرفين.

٨١ - ويُعد لجوء الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى حيازة المزيد من القدرات الجوية والنهرية جزءاً من استراتيجية ترمي إلى التقليل من نقاط الضعف التكتيكية، بالنظر إلى أن المركبات البرمائية والمروحيات الهجومية تعطي للجيش الشعبي القدرة على مواصلة القتال في المناطق التي كانت في السابق يتعذر الوصول إليها بسبب الأمطار. وقد استخدم الجيش الشعبي مروحياته الهجومية في ولاية أعالي النيل لاستهداف قوات المعارضة والمدنيين على الجانب الآخر من نهر النيل. وخلال الهجوم الذي شنّه الجيش الشعبي في ولاية الوحدة في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، استخدم هذا الأخير مركبات برمائية من طراز

(٤١) وثقت آلية الرصد والتحقق التابعة للإيغاد انتهاكات متعددة ارتكبتها كلا الجانبين للمادة ١-١ من اتفاق وقف الأعمال العدائية، الذي ينص على الالتزام بوقف جميع العمليات العسكرية.

(٤٢) ترد دراسات الحالات الإفرادية (كدوك وجنوب ولاية الوحدة) في المرفق الثالث.

(٤٣) انظر الرابط التالي: www.crisisgroup.org/en/publication-type/alerts/2014/conflict-alert-looming-military-offensives-in-south-sudan.aspx. يدوم موسم الأمطار تقريباً في الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر.

GAZ لملاحقة مقاتلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والمدنيين في مستنقعات السُدود (بحر الجبل)، التي يلجأ إليها المدنيون الفارون من أعمال العنف^(٤٤).

٨٢ - ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الخيار المفضل لمعظم المقاتلين في كلا الطرفين نظراً لسهولة نقلها ورخص ثمنها ولأنها لا تتطلب قدراً كبيراً من التدريب على استخدامها ويمكن نسبياً حيازتها بسهولة^(٤٥). وتوجد الأسلحة الصغيرة، ولا سيما مدافع الكلاشنكوف بأنواعها المختلفة^(٤٦)، لدى كلا الطرفين، وقد برز استخدامها على الخصوص في عمليات السطو على الماشية بين الجماعات العرقية وفي القتال الدائر بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والمليشيات في الفترة الانتقالية المنشأة بموجب اتفاق السلام الشامل^(٤٧).

٨٣ - ويشهد البلد حالة عسكرية شديدة تحد من قدرة الحكومة على الحفاظ على القانون والنظام في أجزاء عديدة أو على مراقبة الأسلحة التي في أيدي المقاتلين، وهو ما يعني أن مواصلة كلا الطرفين استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة سيكون له أثر دائم على السلام والاستقرار في جنوب السودان، مما سيزيد من احتمالات العنف السياسي المسلح والتجزئة. ويُظهر السيناريو الأكثر واقعية أن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيؤدي إلى استمرار انعدام الأمن والعنف القبلي بصورة حادة، حتى في ظل وجود اتفاق سياسي، كأحد سمات الحياة في جنوب السودان في المستقبل المنظور، وإلى استمرار تأثيرها السلبي على أمن الدول المجاورة بالنظر إلى سهولة اختراق الحدود.

(٤٤) للاطلاع على مصدر عام في هذا الشأن، يمكن زيارة الرابط التالي: www.hrw.org/report/2015/07/22/they-burned-it-all/destruction-villages-killings-and-sexual-violence-unity-state.

(٤٥) يُعرف فريق الخبراء الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وفق ما حدده الصك الدولي لتمكين الدول من الكشف

عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها.

(٤٦) تشمل هذه الأنواع طرازات مشتقة من مدافع الكلاشنكوف AK-47 الأصلية، وتشمل مدفعي AKM و AKM-S المصنوعين في البلدان الموقعة على معاهدة حلف وارسو سابقاً، وطرازات مشتقة أخرى من قبيل الطراز الصيني 65-1.

(٤٧) لتوضيح هذه النقطة، رأى فريق الخبراء أكثر من ٨ ٠٠٠ شاب من شباب بول نوير يعبرون يوم ١٦ حزيران/يونيه إلى موقع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في ريكونا. وكان حوالي ٨٠ في المائة منهم مسلحين، معظمهم بأسلحة أوتوماتيكية على شاكلة مدافع الكلاشنكوف.

سادسا - التوصيات

٨٤ - يوصي فريق الخبراء بما يلي:

الجزاءات

(أ) في الوقت الذي بدأت فيه اللجنة تنظر في تحديد أسماء أشخاص إضافيين، وفي ضوء التدهور الشديد على أرض الواقع والتهديد الذي تشكله الحرب في جنوب السودان على السلام والأمن العالميين، ومن أجل تحقيق الأهداف التي حددها مجلس الأمن في قراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، وهي تحقيق سلام شامل ودائم في جنوب السودان؛ ينبغي أن تشمل هذه الأسماء التي ستُحدّد متخذي القرارات الذين لديهم القدرة إما على إبقاء الحرب مستمرة أو على إنهاؤها والذين يجنون الفوائد الاقتصادية والسياسية من النزاع، و/أو الأشخاص الآخرين المسؤولين عن الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) أن ينظم أعضاء مجلس الأمن، ما دام نظام الجزاءات يسعى إلى تغيير حسابات طرفي النزاع وتعزيز السلام في جنوب السودان، حملة توعية عامة متضافرة وواسعة النطاق في البلد من أجل التوعية بنظام الجزاءات وحشد الدعم له ولعمليات تحديد الأسماء الحالية والمقبلة، فضلاً عن مكافحة التضليل الإعلامي بشأن نظام الجزاءات، مع مراعاة انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ومحدودية انتشار التلفزيون والإنترنت في جنوب السودان؛

حظر توريد الأسلحة

(ج) أن يفرض مجلس الأمن حظراً على توريد الأسلحة وما يتصل بها من عتاد بجميع أنواعه، بما في ذلك الأسلحة والذخائر والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع الغيار اللازمة لما سبق ذكره، إلى جنوب السودان، أو بيعها له أو نقلها إليه، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وسواء كان ذلك انطلاقاً من أراضي أي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو عبرها، أو على يد رعاياها، أو باستخدام سفن أو طائرات ترفع أعلامها، وأن يمنع المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو بتوفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أي شكل من أشكال التدريب على يد قوات أجنبية أو أفراد المرتزقة المسلحين، سواء كان أصلهم من أراضيها أم لم يكن؛

(د) أن تُناقش طرائق تنفيذ حظر توريد الأسلحة بتعاون وثيق مع الاتحاد الأفريقي والإيغاد، وأن تتضمن هذه الطرائق الأحكام الضرورية المتصلة بالإعفاءات الممكنة للإمدادات الرامية إلى ضمان أمن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ووكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية والأطراف الفاعلة في العمل الإنساني ووسائل الإعلام الدولية، وأن تضطلع البعثة بولاية لرصد تنفيذ الحظر والوسائل اللازمة للقيام بذلك بفعالية؛

(هـ) أن يُطلب من الدول الأعضاء المساهمة بجنود في قوة تابعة لطرف ثالث غير البعثة لحفظ السلام، في حال الاتفاق بين الطرفين على إنشاء قوة من هذا القبيل، إخطار اللجنة وفريق الخبراء قبل عملية النقل إلى أراضي جنوب السودان بما يلي:

١' تحديد النوع والكمية والمواصفات الفنية للأسلحة و/أو الذخائر و/أو المعدات العسكرية و/أو الأعتدة العسكرية التي سيجري تسليمها و/أو المساعدة التي ستقدم؛

٢' وسائل النقل المستخدمة لتوريد المعدات؛

٣' التاريخ المقترح للتسليم؛

٤' مكان التسليم المحدد في جنوب السودان؛

(و) أن يُستثنى، في حال التوقيع على اتفاق سلام بين الطرفين المتحاربين وتنفيذ هذا الاتفاق بطريقة فعالة، التدريب والمساعدة في المجالات التالية من الحظر، رهناً بموافقة خطية من اللجنة:

١' الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

٢' إصلاح قطاع الأمن، ولا سيما تعزيز المساءلة الديمقراطية؛

٣' الجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع وغير ذلك من أشكال الاتجار بالأحياء البرية؛

٤' التدابير الرامية إلى الحد من مخاطر التسريب غير المشروع من مخزونات الحكومة أو ما قد يعتريها من فقدان أو تحويل لوجهتها أو سرقتها، وذلك بأساليب منها توفير نظام تسجيل متكامل للأسلحة والذخائر المملوكة للحكومة؛

(ز) في ضوء الشواغل المعرب عنها لفريق الخبراء بشأن قدرة جنوب السودان على الدفاع عن نفسه في سياق منطقة تتسم بانعدام الاستقرار، فضلاً عن أخذ الانتشار الكبير بالفعل للأسلحة في أيدي المدنيين في الحسبان، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة

الخفيفة، أن يوضح مجلس الأمن للطرفين المعنيين، ومنذ البداية، أن حظر توريد الأسلحة هو إجراء مؤقت يمكن إلغاؤه رهنا بما يلي:

١' التوقيع على اتفاق للسلام وتنفيذه بطريقة فعالة، بما في ذلك تشكيل حكومة انتقالية؛

٢' تطبيق جميع القوات النظامية في جنوب السودان لتحسينات في مجال الأمن المادي وإدارة المخزونات، بما في ذلك وضع نظام متكامل لوسم وتسجيل الأسلحة والذخيرة المملوكة للحكومة بهدف الحد من مخاطر التسريب غير المشروع من مخزونات الحكومة أو ما قد يعتريها من فقدان أو تحويل لوجهتها أو سرقتها، وذلك في إطار الامتثال لبروتوكول نيروبي بشأن منع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي ومراقبتها والحد منها؛

٣' تحقيق تحسن في مجال توفير الأمن على مستوى المجتمعات المحلية، وبالتالي الحد من الشعور الشائع عند السكان المدنيين بالحاجة إلى الأسلحة من أجل الحماية الذاتية؛

القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

(ح) في إطار الجهود المبذولة على نطاق أوسع للقضاء على تفشي الإفلات من العقاب الذي يتسبب في انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين، والتي قد تشكل انتهاكاً لنظام الجزاءات المفروض بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥):

١' أن يبحث مجلس الأمن بقوة الاتحاد الأفريقي، على سبيل المتابعة للبيان الرئاسي الصادر في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/PRST/2015/9)، على أن ينشر تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التحقيق في جنوب السودان للعموم، دون مزيد من التأخير وبصرف النظر عن نتائج العملية التي تشرف عليها الإيغاد؛

٢' أن يواصل المجلس النظر، على سبيل الأولوية ومتابعة لمشاوراته غير الرسمية التي أجراها في ١٢ أيار/مايو حين نظر في ورقة في هذا الشأن من إعداد الأمانة العامة، في الخيارات المتاحة للمساءلة الجنائية والعدالة الانتقالية في جنوب السودان بشأن الجرائم الخطيرة المرتكبة منذ بداية الحرب.

المرفق الأول

جدول يوضح المراسلات التي تبادلها الفريق في الفترة من ١٨ أيار/مايو
إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥

<i>Country/other entity</i>	<i>Number of letters sent</i>	<i>Requested information fully supplied</i>	<i>Information partially supplied</i>	<i>No answer</i>	<i>Pending^a</i>
South Sudan	5	3		1	1
SPLM/A in Opposition	1				1
Ethiopia	1	1			
United Nations Office to the African Union	1	1			
Uganda	2	2			
Sudan	2	2			
African Union Peace and Security Council	1			1	
Israel	2	1			1
China	1				1
Total	16	10		2	4

^a The reply deadline has not yet expired.

المرفق الثاني

الأزمة الإنسانية في جنوب السودان

1. Since the adoption of Resolution 2206 (2015), 100,000 additional people have been displaced within the country, bringing the total number of internally displaced persons (IDPs) to over 1.6 million.¹ Of that total, 166,142 are living in six Protection of Civilian (PoC) sites located on UNMISS bases.² This represents an increase of 64,000 civilians seeking shelter in PoC sites in the last eight months since the end of 2014. This sharp increase is putting enormous pressure on the limited living space and services available, particularly in the two largest sites in Malakal, Upper Nile State and Bentiu, Unity State, which is hosting over 62% of all IDPs.
2. In addition to the internally displaced population, 753,000 people have fled South Sudan and are now living as refugees in neighbouring countries, with 83% having fled since 15 December 2013.³ Some 90% of these new refugees are women and children.⁴ The majority of these refugees are living in vulnerable border areas, putting further strain on the host communities.

¹ Humanitarian Bulletin, Bi-weekly Update on South Sudan (15 July 2015). Available from https://docs.unocha.org/sites/dms/SouthSudan/2015_SouthSudan/South_Sudan_15_July_2015_Humanitarian_Bulletin_01.pdf, accessed on 20 July 2015; Humanitarian Bulletin, Monthly Update on South Sudan (31 March 2015). Available at <http://reliefweb.int/report/south-sudan/south-sudan-humanitarian-bulletin-monthly-update-march-2015>, accessed on 25 July 2015.

² As at 15 July 2015, the displaced people were divided amongst the 6 PoC sites as follows: 103,913 in Bentiu (Unity State); 28,663 in Juba UN House (Central Equatoria); 30,410 in Malakal (Upper Nile State); 2,289 in Bor (Jonglei State); 665 in Melut (Upper Nile State); and 202 in Wau (Western Bahr el Ghazal State). The Panel learned on 23 July the number of IDPs in the largest site of Bentiu had swelled to 115,983, which is more than a 10% increase over a 1-week period.

³ UNHCR. South Sudan Situation: Regional Overview of Population of Concern (as of 22 July 2015). Available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/SSD_Situation_RegionalOv_POC_150722.pdf. Accessed on 28 July 2015.

⁴ The majority of refugees are in Ethiopia, with on average some 180 South Sudanese refugees arriving every day. Ethiopia now hosts the largest refugee population of any African country, with over 281,514 South Sudanese refugees in addition to some 425,000 refugees of other nationalities. Sudan has seen the

3. The number of people facing severe food insecurity has almost doubled since the start of 2015 to an estimated 4.6 million people,⁵ including 250,000 children severely malnourished — the highest numbers since the conflict began in December 2013.⁶ The actual number will most likely be higher as these estimates were calculated prior to the current upsurge in fighting in Greater Upper Nile since April, which significantly disrupted humanitarian assistance and resulted in loss of livelihoods due to cattle raiding and wilful destruction of crops and seeds.
4. About 750,000 people have been affected by the recent violence in Unity State alone. OCHA reports that 138,000 of those who were receiving humanitarian assistance prior to the upsurge of violence are now without that assistance due to insecurity.⁷ Some have fled to the PoC site in Bentiu. Others — humanitarian organizations estimate tens of thousands in Unity State alone⁸ — have fled into the bush and swampy areas prone to flooding. They are effectively cut off from aid and living in the most dire conditions, putting them at acute risk of disease and famine.
5. Deepening food insecurity is not only a result of protracted conflict but also of limited market functionality as many roads are not passable during the rainy season, steep depreciation of the currency, rising inflation, and a high cost of living.

highest arrival rate in 2015, with more than 38,000 entering the country in June alone, bringing the total number of South Sudanese there to 198,657. Uganda is now hosting 181,389 and Kenya 91,553 South Sudanese refugees. See <http://www.unhcr.org/pages/49e483986.html>.

⁵ Integrated Food Security Phase Classification, South Sudan report, May 2015. Available on http://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_SouthSudan_May2015_FullReport.pdf, accessed on 15 June 2015; FEWSNET alert. “South Sudan. Some households face Catastrophe as food aid delivery remains blocked and prices spike”, available at <http://www.fews.net/east-africa/south-sudan/alert/june-24-2015>, accessed on 30 June 2015.

⁶ In total, nearly 70 per cent of the country’s population — 7.9 million out of 11.6 million people — are expected to face food insecurity this rainy season, or so-called lean season.

⁷ Actual numbers of people no longer receiving aid will be higher due to the level of violence.

⁸ Humanitarian Bulletin, Bi-weekly Update on South Sudan (30 June 2015). Available from https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/ocha_south_sudan_biweekly_30_june_2015.pdf, accessed on 10 July 2015.

610,000 people living in South Sudan's urban areas are now struggling with the fact that the cost of living has increased by nearly 30% in the first half of 2015.⁹

6. In addition to food and livelihoods support, acute humanitarian needs of the population include infectious disease control,¹⁰ education, protection, water and sanitation assistance, shelter, non-food items, and health care.
7. South Sudan also continues to receive refugees from neighbouring Sudan – currently 265,887 people, mostly from Sudan, putting further pressure on the country's limited resources.¹¹
8. Finally, scores of civilians have died as a direct result of the war. Shockingly, no one knows how many, as no one is keeping track.¹²

⁹ Integrated Food Security Phase Classification (IPC), the Republic of South Sudan, May 2015 Food Security and Nutrition Analysis, Key Messages, p. 1; and FAO, "Sky-rocketing Food Prices in South Sudan are Deepening Food Insecurity", 2 July 2015, <http://www.fao.org/emergencies/fao-in-action/stories/stories-detail/en/c/296963/>.

¹⁰ In most recent months, water-borne infectious diseases have become a particular concern, due to the onset of the rainy season, combined with inadequate shelter and sanitary conditions of people hiding in swamps, overcrowding in PoC sites, limited access to large swathes of the country due to insecurity, and inadequate access to safe drinking water across the country. A cholera outbreak was declared on 23 June 2015, with as of 26 July 2015, a total of 1,375 cholera cases including 42 deaths (CFR 3%) reported, according to the World Health Organization (Situation report on Cholera in South Sudan No. 35 (26 July 2015). Available on <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Situation%20Report%20Issue%20%2335%2C%2026%20July%202015%20on%20Cholera%20in%20South%20Sudan.pdf>, accessed on 28 July).

¹¹ UNHCR. South Sudan Situation. Ibid.

¹² AFP article. "50,000 and not counting. South Sudan's war dead." (15 November 2014). Available at <http://reliefweb.int/report/south-sudan/50000-and-not-counting-south-sudans-war-dead>, accessed on 10 June 2015.

مستشفى في كدوك، ولاية أعالي النيل

1. On 5 July, a hospital in Kodok, Upper Nile State, was caught in the crossfire during heavy fighting between the government forces and SPLM/A in Opposition forces under the leadership of Johnson Olony. Two people were killed and 11 others were injured. Doctors and nurses were forced to leave the hospital, which meant a further 11 patients died after they had left.¹ The attack involved the use of rockets fired from a helicopter. Only SPLA forces in that area have helicopters at their disposal. Therefore the Panel is almost certain the rockets were fired from an SPLA-controlled helicopter. As the Mil Mi-24 is the only SPLA helicopter with a direct ground attack capacity, the Panel furthermore finds it highly probable that the rockets were fired from a Mil Mi-24 variant helicopter.
2. The hospital was supported by medics from the International Committee of the Red Cross (ICRC). About 70 patients were being treated at the hospital before the fighting. The hospital serves tens of thousands of people in the local community, with up to 700 consultations every week. A Red Cross mobile surgical team, including five doctors and nurses, had been based at the hospital. At a time when expert health care is desperately needed, the ICRC has been forced to suspend its medical work in Kodok until the security situation improves.²
3. It was the second time the hospital got caught in the crossfire and the medical staff had to be evacuated.
4. The Panel has written to both the SPLA and the SPLM/A in Opposition, requesting further information regarding the incident and is currently awaiting a reply.

¹ Report from British Red Cross. Available at <http://reliefweb.int/report/south-sudan/watch-aid-worker-describes-tragic-scene-after-hospital-attack>, accessed on 20 July 2015.

² Ibid.

Conflict pattern affecting medical staff and facilities:

5. This is only one example of a pattern affecting medical staff and facilities in South Sudan. Since the start of this conflict, hospitals have become targets of attack and brutality.³ On 26 February 2014, MSF reported on the attack on two of the hospitals they had been supporting. In Malakal, Upper Nile State, patients had been murdered inside the town's Teaching Hospital. And in Leer, Unity State, the hospital was thoroughly looted, burned and vandalized.⁴ In Bentiu, Unity State, 19 civilians were killed by SPLM/A in Opposition forces in the Civil Hospital on 15 April 2014.⁵

Violation of International Humanitarian Law:

6. The Panel learned that both the SPLA and SPLM/A in Opposition forces were aware of the location of the hospital. In addition, the hospital was clearly marked with the red cross symbol that was visible from both the air and the ground. Kodok is a relatively small town, right on the frontline between both parties. Both parties are familiar with the area and knew they were operating in very close vicinity of a civilian object and that the risk was very high that it would be damaged and/or people inside would be hurt as a result of extensive shelling of the town.
7. Under international humanitarian law, hospitals have a protected status and should never be the object of attack. Parties to a conflict (whether states or non-state armed groups) should only target military objectives and not the civilian population or individual civilians or civilian objects. Failing to make this distinction in military operations represents an indiscriminate attack and is a war crime. Although it is understood that it is not possible for parties to a conflict always to avoid civilian casualties when

³ "South Sudan: medical care under fire" (26 February 2014), MSF article available on <http://www.msf.org.uk/article/south-sudan-medical-care-under-fire>, accessed on 20 July 2015.

⁴ Ibid.

⁵ UNMISS, Attacks on Civilians in Bentiu & Bor April 2014 (January 2015). Available at http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SS/UNMISS_HRDJanuary2015.pdf, accessed on 27 July 2015.

engaged in military operations, nevertheless all parties must take all possible precautions in any attack to minimize civilian deaths and injuries. On the basis of its preliminary investigation, the Panel concludes it has sufficient evidence to establish that when they engaged in fighting in Kodok, the parties did not take sufficient precautionary measures to avoid impacting the hospital.

المرفق الرابع

هجوم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي على بانتيو،
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

1. According to multiple open sources, the SPLM/A in Opposition attacked Bentiu, the capital of Unity State, on 29 October 2014. As has often been the case during the conflict in South Sudan, the attack was accompanied by reports that civilians were deliberately targeted by armed elements.¹

Context:

2. Unity State has been the subject of continuous fighting since the beginning of the war in South Sudan in December 2013. Bentiu is nationally significant as the capital of the only Nuer-majority state in South Sudan. Unity State is oil-producing and receives additional oil revenue under the Transitional Constitution. This makes Bentiu the politically potent key to control the oil wealth generated in Nuer areas.²
3. Prior to this attack, the SPLA had been in control of Bentiu, even if its control was tenuous at best. The government had little control over the southern counties of Unity State and skirmishes in areas outside Bentiu had been frequent. Rumours of an impending attack by SPLM/A in Opposition forces on Bentiu and Rubkona had been circulating for months.³

The attack:

4. On 29 October, the SPLM/A in Opposition forces surrounded Bentiu moving in from the north, and from bases in Guit county in the south-east, and from Rubkona

¹ UNMISS Special Report: Attack on Bentiu, Unity State, 29 October 2014 (19 December 2014). Available at <http://unmiss.unmissions.org>, accessed on 23 July 2015.

² Food Security Cluster. Situational Analysis: Bentiu (4 December 2014). Available at <http://foodsecuritycluster.net/sites/default/files/Bentiu%20situation%20analysis%20public%20FINAL.pdf>, accessed on 23 July 2015.

³ UNMISS Special Report. Ibid.

in the south-west.⁴ The tribal composition of the forces and the chains of their command have not been identified with sufficient measure of certainty. On the basis of the prevailing areas of habitation, as well as taking into consideration the split that occurred among the Nuers since December 2013 in Unity State, it could be surmised that the attackers belonged to Jagei, Jikany and Dok Nuer clans, although some of the Bul Nuers should not be excluded. At that time, General Peter Gadet, a Bul Nuer from Mayom County, was the Chief of Staff of the SPLM/A in Opposition forces. According to the SPLM/A in Opposition, they were forced to take control of the oil-rich town due to the aggressive action of the SPLA against their defence positions.⁵ It does not seem to be a well-motivated pretext, given Unity State's largest oil-fields are almost entirely in its southern counties (Koch, Payendit, Leer, Panyijar). According to the South Sudan Constitution, 3% of oil revenues should be re-invested in the communities in whose territories the oil-fields are located, and 2 % remain with the State authorities. If the SPLA were to attack these areas and take control over them, this would not only undermine the power base of the SPLM/A in Opposition, but would also provide Juba with vital resources for sustaining the war effort. In October 2014, such a goal seemed to be achievable, therefore the opposition wanted to prevent the SPLA from launching an offensive in southern Unity State. It was clear from the start this offensive would further imperil the already dire humanitarian situation.⁶

⁴ HSBA Facts & Figures: The Conflict in Unity State (29 January 2015). Available at <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/south-sudan/HSBA-Conflict-Unity-Jan-2015.pdf>, accessed on 23 July 2015.

⁵ Sudan Tribune. S. Sudan rebels claim control over Bentiu amid government denials. (30 October 2014). Available at <http://www.sudantribune.com/spip.php?article52884>, accessed on 23 July 2015.

⁶ "IGAD mediators condemn violence in South Sudan's Unity State; call on opposition forces to immediately cease hostilities", IGAD press statement, 29 October 2014.

Gross human rights abuses:

5. At least 11 civilians were reportedly killed by SPLM/A in Opposition when they tried to retake control of the city from the government on 29 October 2014. Reports also indicated that civilians were deliberately targeted because of a perceived association with government forces. In one instance, 14 men were taken from the Bentiu Catholic Church, where they had sought sanctuary. They had to walk to a nearby cemetery, where at least eight of them were shot and killed, two were wounded, while four remained unharmed. Other civilians hiding in the Church were beaten with sticks. In another incident during the attack, two women and a baby were killed in their homes.⁷
6. The UNMISS Human Rights Division also received multiple testimonies indicating that women were victim of abduction and rape by SPLM/A in Opposition forces after government forces withdrew. At least 20 women were abducted and forced to carry wounded SPLM/A in Opposition fighters or were told that they were being taken to their new husbands. One witness reported that as women were being taken out of Bentiu, some were picked from the group by SPLM/A in Opposition fighters and taken into the bush, where they may have been sexually assaulted. Another survivor described how on the way to Guit, some women were forced to have sex with multiple armed elements at night, otherwise they would have been killed.⁸ The Panel learned from confidential sources that for 3 nights in a row, these women were raped by SPLM/A in Opposition fighters in turns and that each woman was raped by at least 8 men. After 3 days and nights of walking, they were released. Five women returned to Bentiu on 1 November but four others could not return with them because of the injuries and fatigue they had sustained due to being abused and raped. It is not known what happened to them afterwards,

⁷ Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General. Human rights situation in South Sudan (27 March 2015). [A/HRC/28/49](#).

⁸ UNMISS Special Report. Ibid.

but witnesses suggested they would follow when they had recovered. It is also not known what happened to the other 11 women who were abducted.

Conclusions:

7. The motive for killing these civilians seemed to be to punish the Nuer families who had “betrayed” the Nuer community by accepting to live within Bentiu town under control of the government. According to the UNMISS Special Report, alleged perpetrators of the attacks referred to Nuer victims as “Dinka” — apparently to denote their perceived support for the government.⁹
8. The abduction and beating of civilians who sought refuge at a place of worship is particularly shocking. Such places of worship are protected under international humanitarian law.

⁹ UNMISS Special Report. Ibid.

المرفق الخامس

هجوم الجيش الشعبي والجماعات المسلحة المرتبطة به على ولاية الوحدة
في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٥

1. In recent months, various open sources have reported on the SPLA's most recent offensive in Unity State. Both from these secondary and from multiple primary sources, the Panel has learned that this offensive was marked by particularly brutal violence targeting civilians. The Panel has found that the SPLA armed forces were intent on rendering communal life unviable and prohibiting any return to normalcy following the violence. All interlocutors the Panel has interviewed indicated that this strategy was driven by the objective of completely destroying the SPLM/A in Opposition's support base at all costs. The intensity and brutality of violence aimed at civilians is hitherto unseen, in what has been so far — without a doubt — an incredibly violent conflict, where civilians have been targeted by all parties to the conflict, thereby definitively changing the dynamics of the conflict.

Context:

2. Eighteen months after the start of the conflict in December 2013, during which the scale and intensity of fighting has vacillated, fighting flared up again in April 2015.¹ In April and May 2015, the SPLA pushed south from Bentiu, the state capital, rapidly overrunning SPLM/A in Opposition positions in Guit and Koch counties, before attacking Leer county. SPLA forces also pushed northeast from Lakes and Jonglei States, and attacked SPLM/A in Opposition positions and villages in Mayendit and Panyijar Counties. Having driven the SPLM/A in Opposition from southern Unity — the wellspring of rebel support in the state — much of the SPLA involved in the offensive withdrew to Bentiu, before attacking Panakuac,

¹ UNMISS. Flash Human Rights Report on the Escalation of Fighting in Greater Upper Nile. April/May 2015 (29 June 2015). Available at <http://unmiss.unmissions.org>, accessed on 30 June 2015.

the main SPLM/A in Opposition military base on the Sudanese border, and routing the rebels, who fled into the Sudan.²

3. A second wave of attacks followed in June, when particularly Bul Nuer youth from Mayom — some of whom were returning from Panakuac, others coming from Mayom — moved to primarily Guit to attack remnants of the SPLM/A in Opposition and civilians, and mostly to raid cattle.

The attacks:

4. The offensive seemed to consist of well-coordinated attacks. Regular (i.e. not consisting for the majority of recently integrated former militias members) SPLA forces moved up from Lakes State (overland) and by barge (from Bor). These troops reinforced the SPLA Division IV forces and the Bul Nuer youth who came down from Pariang and Maban. The offensive also saw the integrated use of amphibious vehicles, tanks, Armoured Personnel Carriers (APC), and infantry to great effect — something the SPLA has not always done in the past.
5. The Panel's sources confirmed that the SPLM/A in Opposition seemed to have offered little resistance, instead preferring to retreat into the swamps when the offensive started.
6. Youth fled the villages with their cattle, usually leaving women, elderly, and children behind, including those physically unable to move. Some interlocutors went so far to say that, because the SPLM/A in Opposition offered this little resistance, they effectively left the civilians to bear the brunt of the offensive as they knew the SPLA and their allied forces would not be able to tell for certain who were civilians and who were armed elements.³

² HSBA Facts & Figures: The Conflict in Unity State (3 July 2015). Available at <http://www.smallarmssurveysudan.org/facts-figures/south-sudan/conflict-of-2013-14/the-conflict-in-unity.html#c1690>.

³ Various interviews with the Panel in Juba in June and July.

Gross human rights abuses:

7. During its field visits to Bentiu on 15-16 June and 8-10 July, the Panel interacted with a wide variety of interlocutors. This included UNMISS, humanitarian agencies and NGOs, IDPs and government officials. The Panel also visited the Bentiu POC sites on both occasions.
8. The Panel found that the SPLA implemented a so-called “scorched earth policy” throughout their Unity State offensive.⁴ Government allied forces consistently razed entire villages to the ground; burning down houses — sometimes with occupants inside; looting cattle, other livestock and any valuables; and destroying and vandalising key infrastructure such as schools and hospitals. Furthermore, they undertook indiscriminate killings of civilians; beat and tortured civilians; raped women; and abducted young girls and boys.⁵ The violence led to mass civilian displacement with thousands of people forced to flee to the bush and swampy areas where they lack food and water. Some of them managed to flee to the UNMISS POC Site in Bentiu, but tens of thousands have effectively been cut off any humanitarian aid, trying to find a way to survive in swamps.
9. Children have been particularly affected, as reports indicated that many have been killed, raped — including children as young as seven —, abducted or recruited to take part in the fighting throughout the state. Chillingly, witnesses confirmed to the Panel that children were also sometimes the perpetrators of the destruction of villages and crimes committed against the civilian population, as they have been forcibly recruited to fight alongside the SPLA and allied forces. Fighting in Unity also resulted in attacks on schools. In May, three schools were reportedly vacated but 29 schools were being used for military purposes.⁶

⁴ Interview with high-level UNMISS representatives, Juba, 16 June 2015.

⁵ IGAD MVM, Violation 43 report (8 July 2015). Available at <http://southsudan.igad.int/index.php/2014-08-07-10-16-26/2014-08-07-10-30-57> & interviews with confidential sources.

⁶ OCHA Humanitarian Bulletin South Sudan (30 June 2015). Available at <https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/south-sudan/coordination-and-common-services> & UNICEF statement (18 May 2015). Available at http://www.unicef.org/esaro/5440_ss2015_children-attacked.html.

Command and control

10. The SPLA has always had difficulties establishing command and control over recently integrated militia members, particularly when these still operate as a single unit led by a single commander. This has effectively been the case with the former SSLA fighters led by Major-General Matthew Puljang and fighters led by Major-General Johnson Olony prior to his defection to the SPLM/A in Opposition. Nevertheless, even though the SPLA Headquarters in Juba may have had limited effective control over tactical-level developments, the coordinated nature of the attack — involving multiple divisions across multiple sectors — indicates a high level of operational planning from Juba.⁷ In addition, the GRSS explicitly rejects the notion that it uses militias, claiming it only fights with its own trained soldiers and not alongside civilians.⁸ If this is the case, the SPLA is responsible for the conduct of its soldiers and commanders, as well as for guaranteeing the observance of human rights law and international humanitarian law by the forces under its control. It also is responsible for creating such conditions within the armed forces that human rights are respected, including through investigating allegations of abuse and if required, taking disciplinary action or starting criminal proceedings against individuals responsible or against commanders who have failed to exercise their command responsibility.
11. After reports on human rights abuses committed during the offensive surfaced, the government response was initially hostile. The Unity State government threatened to expel the UNMISS State Coordinator, and both the Presidential Spokesperson and the SPLA spokesperson denied the allegations. The government indicated the

⁷ In principle, the rank of Major-General already confers upon Puljang significant autonomy to take decisions on operational matters, which clearly fall outside of the day-to-day responsibility of for example the SPLA Sector Commander in Wau or the General Headquarters in Juba.

⁸ Deutsche Welle, “South Sudan spokesman: ‘Army didn’t commit atrocities’” (22/07/2015). Via: <http://www.dw.com/en/south-sudan-spokesman-army-didnt-commit-atrocities/a-18601282>, accessed on 27 July 2015.

GRSS would issue a report of its own based on its own investigations.⁹ At the time of writing, the Panel was not aware of such investigations having started.

Conclusions:

12. This offensive was not only marked by allegations of rampant killing, rape, abduction, looting, arson and displacement, but by a new brutality and intensity, including such horrific acts as the burning alive of people inside their homes.¹⁰
13. The ferocity with which people were deliberately pursued — sometimes for days — into the swamps to kill them is particularly indicative of further escalation of the level of brutality and intensity of violence. These methods employed for fighting were aimed at annihilating SPLM/A in Opposition's support base, and led to a systematic destruction of villages and towns, forcing people into the PoC sites and creating an 'empty area' across the main transport axes in Central and Southern Unity.¹¹ Another clear indication of this ferocity and brutality of violence is the large scale rape and sexual abuse of girls and women, including elderly women. Witnesses told the Panel how young girls were raped, often in front of their parents or community members, and then burned alive in their houses.
14. The Panel notes that, even if violence targeted against civilians is not new to the current war in South Sudan, this level of intensity and brutality in the Unity offensive most certainly is. According to UNMISS, the scope and level of cruelty that has characterized this offensive suggests a depth of antipathy that exceeds political differences.¹² The resulting ethnic tensions between Bul Nuer and other Nuer

⁹ Ibid.

¹⁰ UNMISS Flash Human Rights Report. Ibid.

¹¹ This tactic is reinforced by the creation of 'safe zones'. The government calls upon the population to gather in such areas in which it then positions regular SPLA troops that pose less of a risk to the population, or to which people can safely bring their cattle. In addition it calls upon the international community to legitimise such areas by bringing food or other items into them, as well as provide other forms of support. Bentiu town became one of these areas, with tens of thousands of cows present — many of which were effectively stolen. The tactic has also been employed in Upper Nile State.

¹² UNMISS Flash Human Rights Report. Ibid.

tribes inside PoC sites during the offensive is one clear indication of this ethnic dimension at play.

15. The Panel has written to the SPLA, requesting further information regarding these gross human rights abuses, as well as concerning the investigations it has initiated and is currently awaiting a reply. The Panel intends to further investigate individual responsibility on the one hand and superior or command responsibility on the other.

Photographic evidence:¹³ The town of NGOP before and after the incident

Nhialdiu Market and hospital



¹³ Confidential sources — on file with the United Nations

Leer Hospital



المرفق السادس

الوضع الراهن للجماعات المسلحة في جنوب السودان

1. When the Comprehensive Peace Agreement (CPA) was signed on 9 January 2005, approximately 20 armed groups were operating throughout the country independent of the official forces.¹ By December 2013, the number of significant armed groups in South Sudan had reportedly been reduced to fewer than five, as a result of a number of government-initiated reconciliation processes undertaken to integrate the armed groups into the SPLA, including the Juba Agreement of 8 January 2006. The only notable forces that remained outside of this process were the South Sudan Democratic Movement/Army-Cobra (SSDM/A-Cobra) under the command of Murle leader David Yau Yau, in southern Jonglei State, and the SSDM/A faction in Upper Nile State under the command of Shilluk leader Johnson Olony.
2. Though amnesty and integration into the SPLA had helped to diminish the near-term threat several militias posed to the consolidation of state control, the drivers of insurgency were neither comprehensively assessed nor systematically addressed. Perceived political and economic marginalization, as well as general socio-economic underdevelopment and disappointment with the authorities in Juba fuelled simmering grievances on the periphery, in particular on the Ethiopian and Sudanese borders.
3. The leadership crisis, including within the state's security system, that began unfolding in mid-2013 revived these animosities and added an explosive ethnic dimension — historically the basis for the emergence of an armed group in South Sudan — to the underlying contest for power. The 15 December 2013 events in Juba that sparked the current war then expedited the consolidation of the forces opposed to the government on an ethnic and clan basis.

¹ Young, John — South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Agreement (2007); Small Arms Survey HSBA Working Paper 1; pp. 42-48; Young, John — The Fate of Sudan, Zed Books (2012), pp. 54-61. Small Arms Survey, Annual Update (2007), pp. 340-344.

4. The SPLA, which had not evolved into an integrated national security force after independence, effectively split into two singularly large parts. One of them, under the control of the former SSDF (which had been led by Riek Machar until 2000) and the commanders of the South Sudan Liberation Movement/Army (SSLM/A), including Peter Gadet, joined the opposition. Within a few days of the events in Juba, at least three SPLA division commanders defected, along with the vast majority of their troops. Many thousands of ethnic Nuer, Shilluk, Murle, and other non-Dinka civilians from various SPLA territorial formations joined them in the subsequent days and weeks, laying bare the internal weaknesses of the SPLA.
5. As result, the government of South Sudan has increasingly transformed the National Security Service from a conventional intelligence gathering and analysis agency into a fighting force. They have received extensive training and have been well equipped compared to the regular SPLA.² The service is funded through the Presidential Office, which allows for limited transparency with regards to exact budget allocations, but which has seen its budget increase significantly (see also finance/natural resources section). The government has also strengthened and increasingly relied upon the Presidential Guard (SPLA Tiger Division), composed of Dinka from the home area of President Kiir.³

SPLM/A in Opposition

6. The splinter forces, which accounted by various estimates for at least one third of the entire strength of the SPLA before the December 2013 crisis, remain under the title of the SPLM/A in Opposition. The SPLM/A in Opposition retained the SPLA command and control structures, ranks and promotion system.

² See for example, Sudan Tribune, “S. Sudan graduates over 3,000 national security officers”. The article mentions this is only one batch of three. Via: <http://www.sudantribune.com/spip.php?article54865>.

³ The Presidential Guard played a crucial role in the fighting that erupted in Juba in December 2013, as well as the so-called “Mathiang Anyoor” militia that was subsequently integrated into the National Security Service.

7. SPLM/A in Opposition forces are concentrated in the Greater Upper Nile areas populated by Nuers. In itself, this is a reflection of the ethnic element of the war, a factor that presents one of the most formidable challenges to ending the conflict. Nuer-populated areas are decisively supportive of the opposition throughout Jonglei, Unity and Upper Nile States. The fact that the largest defections from the SPLA came from Divisions VIII (Jonglei), IV (Unity) and VII (southern Upper Nile) since they were composed mostly of Nuers, deployed in the Nuer heartland, should be regarded as a further indication that the conflict is perceived at the grass-roots level as ethnically-based. It is also believed that several thousand Nuer defected from the South Sudan Police Service (SSPS) during the first few months of the war.
8. Traditionally, the former SSDF, SSDM/A and SSLM/A force commanders at all levels combine military command with community mobilization. All SPLM/A in Opposition senior commanders are now effectively able to mobilize the respective contingents of community militias amongst the Nuer population.
9. The SPLM/A in Opposition suffers from internal divisions over the conditions for entering into an agreement with the government, centred largely on whether any power-sharing arrangement could include President Kiir. This fragmentation recently became visible when Machar's senior military commanders sent a letter to IGAD informing them that no agreement that included both Kiir and Machar would be acceptable to them. In response, Machar sacked two of his senior commanders. This fragmentation will have a large impact on the ability of the SPLM/A in Opposition to enforce implementation of any peace agreement.

Tribal militias and local security arrangements

10. For generations, the security environment of vast areas inside South Sudan has been shaped by continuous inter-tribal competition for livelihoods emanating from the semi-nomadic and nomadic life-styles. Cattle-raiding, which dominates the everyday life of numerous communities in Greater Bahr el-Ghazal and Greater Upper Nile areas, is the most obvious manifestation of this competition.

11. The most prominent group of tribal fighters known as the “White Army” is an agglomeration of tribal militia made up of Lou, Jikany and Gawaar Nuers. Their numbers are assessed randomly at 4,000 to 6,000, but it can swell to much larger numbers if broader security threats to the Nuer clans emerge, as is now the case.
12. The SPLA has purposefully used youth militia as part of its strategy in Unity and Upper Nile State, while the youth groups themselves use the chaos and the cover of acting on behalf of the Government to steal cattle, plunder and attack rival ethnic groups. Local authorities and traditional leaders in most cases are unable to provide the oversight required to keep the activities of the militias within the customary law, including compensation and broader accountability. Outside of areas of direct hostilities between SPLA and SPLM/A in Opposition, the lack of both state capacity and willingness to provide security also leads to increasing violence.

Non-indigenous armed groups

13. The non-indigenous armed groups, including the Sudanese Justice and Equality Movement (JEM) and the Ugandan Lord’s Resistance Army (LRA), have operated within South Sudan since 2010 and 2002, respectively. Since the beginning of the war, JEM has been reported to participate in the security operations in Unity State on the side of the SPLA. During its July visit to Bentiu, the Panel witnessed undisguised movement of the JEM fighters around the city.

The armed groups presence in different States of South Sudan

14. In Jonglei State, the area of SPLM/A in Opposition control has been gradually shrinking, as the SPLA continued to launch and sustain security advances in southern Jonglei, near Bor, and from the neighbouring Lakes and Warrap States. Opposition control is most extensive in Upper Nile State. The SPLM/A in Opposition regular forces, as well as “White Army” formations of Gajok and Jikany Nuers, have been critical to the opposition’s ability to sustain effective control of these areas. Despite continued fighting, since January 2014, the area of control in Upper Nile has not changed appreciably. After the defection of Shilluk militia

leader Johnson Olony from the SPLA, Upper Nile has effectively split into three zones based largely on ethnicity. The state capital Malakal and the strategic Dolieb Hill continue to change hands, and the opposition has on multiple occasions attempted to take the oil fields in Paloich as shutting down oil production in this area would starve the government of any revenue.

15. The opposition in Unity State has been not as successful in maintaining territorial and political control. The decision of the SSLM/A to support the government split the Bul Nuer community, and many Bul Nuer were rewarded by being given senior positions in the government of Unity State, including the governor and the deputy governor posts. The SPLM/A in Opposition military presence in Mayendit, Koch and Mayom Counties seems to have been degraded by the major offensive of the SPLA and allied Bul Nuer militias that started in April 2015. IO repositioning and resupplying is now believed to take place through the border areas of Sudan.
16. The SPLM/A in Opposition has allied forces in Northern Bahr el-Ghazal State congregated around former SPLA Major-General Dau Aturjong, the most prominent Dinka member of the opposition. An appreciable number of Aturjong fighters hail from the “*gulweng*” ranks — armed Dinka militia composed mostly of underage youth. These were left out by the mobilization drive in 2012-2013 organised by Gen. Paul Malong Awan, the former governor of the state and the current chief-of-staff of the SPLA. Aturjong’s forces have not attacked the SPLA installations. They have engaged, however, in low intensity skirmishes near Kwajok in the Northern Bahr el-Ghazal and around Wau, Western Bahr el-Ghazal.
17. The political crisis in Juba and the resultant violence also led to the defection of thousands of Nuer from Divisions III and V deployed in the Greater Bahr El Ghazal area, particularly after the so-called “Mapel massacre” on 25 April 2014.⁴ Protracted non-payment of salaries to the military stimulated the defections.

⁴ See: South Sudan National Advocacy Group — Statement dated 28 April 2014, at www.southsudannewsagency.com.

Many defectors who did not want to participate in the war against the SPLM/A in Opposition first crossed into neighbouring Sudan and then returned to Southern Sudan, aligning themselves with the Aturjong rebellion.

18. In Western Equatoria State, the sporadic attacks on the SPLA-protected camps of the Dinka cattle herders from Jonglei and Lakes States coincided this year with attacks on the SPLA military convoys, in particular in the Mundri West and Mlovo Counties. The government forces answered by targeting civilians, which led to the displacement, during May 2015, of up to fifteen thousand people, mostly Mundaris. Similar developments have taken place in Maridi County.
19. In Eastern Equatoria State, the population and local authorities are apprehensive about the government's efforts to recruit the Equatorians for the ongoing conflict in the Greater Upper Nile. Clashes between local Topoza and Turkana militias and the SPLA have been reported since last year.⁵
20. In Central Equatoria State, the Governor, Mr. Clement Wani Konga, is believed to be in control of about several thousand-strong Mundari militia deployed there as well as in neighbouring Western Equatoria State. In his recent public statements, Governor Konga openly criticized the governance methods of the national authorities. The governors of Eastern and Western Equatoria have expressed similar criticism in public.⁶

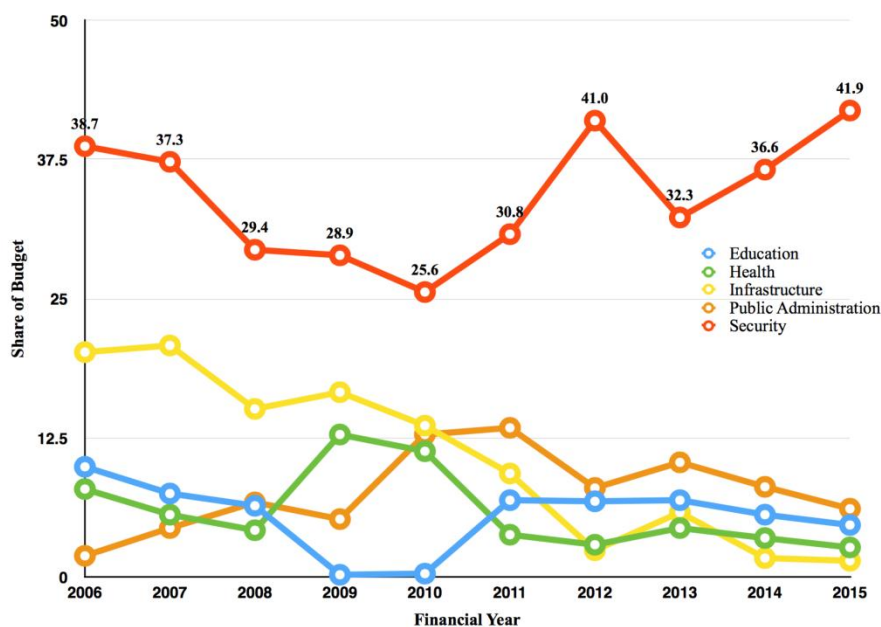
⁵ See: IRNA report on ADRA rapid needs assessment in Mundri West County, Western Equatoria State, from 5 to 10 June 2015.

⁶ See: Top Equatorian rebel leader slams governors' stance on federalism — in: Sudan Tribune, 23 February 2015.

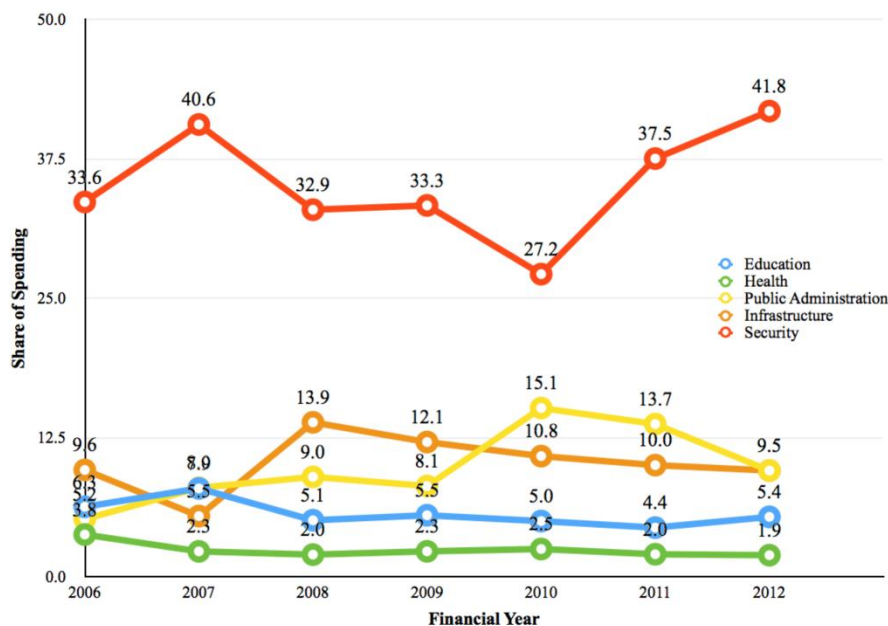
المرفق السابع

النسبة المئوية لمخصصات الميزانية بحسب القطاع

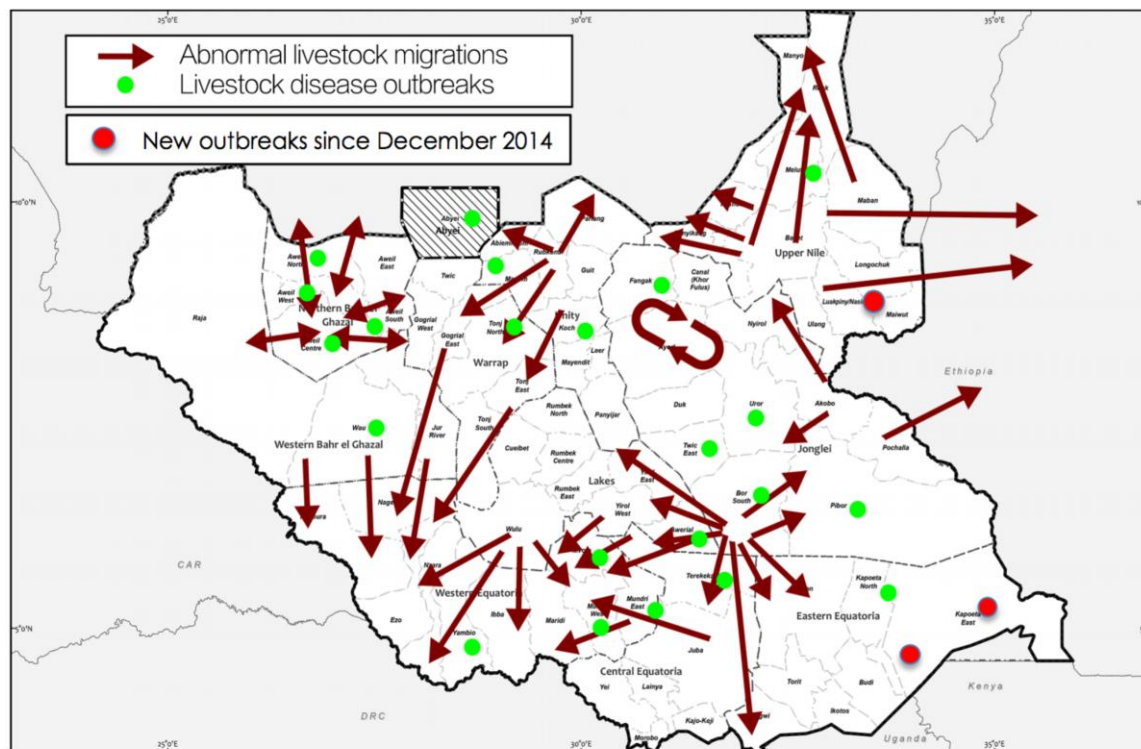
(i) Share of approved budget



(ii) Share of Actual Spending



حالات إعاقة هجرة الماشية



المرفق التاسع

جزء من الماشية التي تم الاستيلاء عليها وإحضارها إلى بانتيو في منتصف
حزيران/يونيه



المرفق العاشر

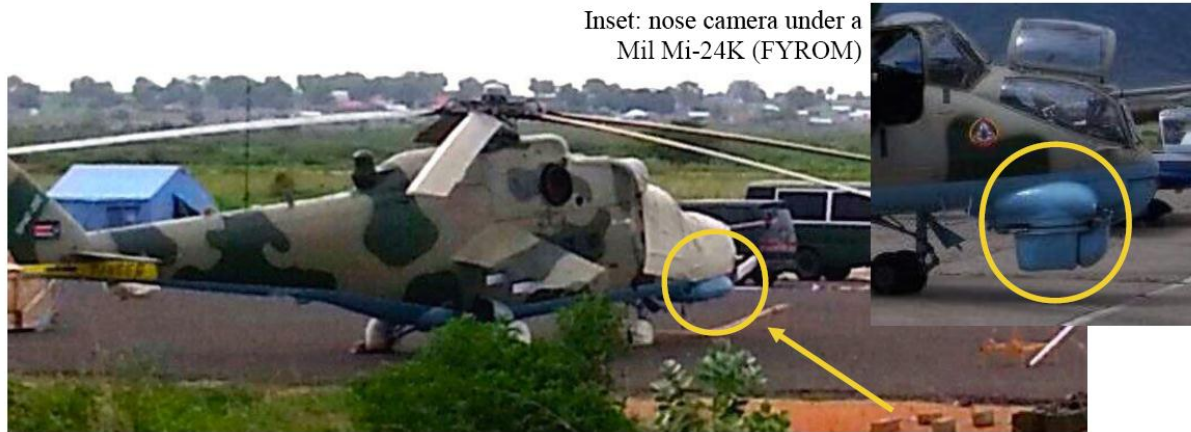
مقاتلون من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في بانتيو ينهبون
جنديا قتيلا من الحركة الشعبية في ٥ أيار/مايو ٢٠١٤^(١)



(١) <https://www.youtube.com/watch?v=9RuiaAlWpY>

المرفق الحادي عشر

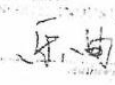
تحليل دليل فوتوغرافي لطائرة عمودية من طراز Mil Mi24 تحمل
علم جنوب السودان



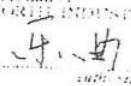
The Mi- 24V is externally similar to earlier Mil Mi- 24D but normally fitted with Anti-Tank Guided Missiles (ATGMs) on 'H' shaped missile rails on end of stub wings (see photograph in picture in main body of text) and has a modified radio guidance pod which is more streamlined. However, image below of a South Sudan Mil Mi- 24 shows an aircraft that appears to be converted from a Mi- 24K (camera recce version) with the under nose camera removed which leaves a distinctive bulge on the starboard side of the nose (yellow circle). Without sights, the helicopter cannot fire ATGMs from the H-shaped rails visible on the picture in text above. This can indicate that South Sudan is in possession of two different types of Mil Mi-24 helicopters. It is unlikely that new Mil Mi-24K helicopters, designed specifically for reconnaissance purposes, have undergone modular refitting of the kind visible on the picture prior to delivery, making it likely that this helicopter is not newly acquired by South Sudan.

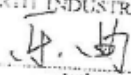
المرفق الثاني عشر

وثائق تتعلق بشحنة أسلحة وذخائر وأعتدة ذات صلة موجهة من شركة
نورينكو إلى وزارة الدفاع والمحاربين القدماء، حزيران/يونيه ٢٠١٤
(رقم العقد محاط باللون الأصفر)

CHINA NORTH INDUSTRIES CORPORATION (NORINCO) 12A GUANG AN MEN NAN JIE, BEIJING, P. O. BOX 2932 CHINA TEL: 0086-10-53916821/05 FAX: 0086 10 63547579		商业发票 COMMERCIAL INVOICE		
TO MINISTRY OF DEFENCE AND VETERANS' AFFAIRS, JUBA, THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN TEL: +211956943333, /+211955022164				
Transport details		No. 0140502	Date 05.08.2011	
From: DALIAN PORT, CHINA VIA: MOMBASA PORT To: JUBA, THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN		S/C No. MOD 001 2011	L/C No.	
		Terms of payment T/T		
Marks & Numbers	Number and kind of packages, Description of goods	Quantity	Unit Price	Amount
MOD 001/2011				
CIF MOMBASA PORT				
GOODS AS PER CONTRACT NO. MOD 001/2011				
9.				
	100PCS	USD18,000		USD1,800,000.00
	10SETS	USD12,000		USD120,000.00
	9PCS	USD58,000		USD522,000.00
	200PCS	USD900		USD180,000.00
10.	1SET	USD2,090,600		USD2,090,600.00
2-2.	1200BDS	USD9,000		USD10,800,000.00
	314500BDS	USD0.15		USD471,825.00
TOTAL FOB DALIAN PORT AMOUNT				
PLUS SEA FREIGHT AND INSURANCE PREMIUM:				USD18,981,125.00
				USD1,753,500.00
TOTAL CIF MOMBASA PORT AMOUNT				
MINUS 30 PCT ADVANCE PAYMENT:				USD20,757,925.00
				USD6,021,377.50
TOTAL 70 PCT CIF AMOUNT PAYABLE:				USD14,516,547.50
-SAY USD FOURTEEN MILLION FIVE HUNDRED SIXTEEN THOUSAND FIVE HUNDRED FORTY SEVEN AND 50 100 ONLY-				
TOTAL NUMBER OF PACKAGES: 3816 CASES				
GROSS WEIGHT: 168050KGS				
For and on behalf of CHINA NORTH INDUSTRIES CORP  Authorized Signature				

PAGE: 1/1

P.O. BOX 2932 CHINA TEL: 0086 10 83918821/05 FAX:0086 10 63547579		装箱单 PACKING LIST			
TO MINISTRY OF DEFENCE AND VETERANS' AFFAIRS, JUBA, THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN TEL: +211956943333/+211955022161		Invoice No. 0140502		Date 05.08.2014	
Marks & Number	Number and kind of packages, Description of goods	Quantity	Package	Gross Weight (KGS)	Measurement (cm)
MOD 001/2011					
GOODS AS PER CONTRACT NO. MOD 001/2011					
	9. RU-73D ANTI-TANK WEAPON SYSTEM	100PCS	50CASES	3500KGS	78*63*59
	RU 73D LAUNCHING DEVICE & GUIDANCE SYSTEM	100PCS	100CASES	1200KGS	81*63*10
	RU 73D FIRST ECHELON TESTER	100PCS	10CASES	400KGS	70*67*27
	RU-73D TRAINING SIMULATOR	9PCS	9CASES	50KGS	62*58*51
			9CASES	141KGS	92*73*14
	RU-73D BATTERY	9CASES	9CASES	495KGS	72*70*66
	RU 73D SPARE PARTS	260PCS	13CASES	555KGS	85*69*17
		1SET	30CASES	1200KGS	91*63*10
			115CASES	2615KGS	76*72*21
			50CASES	3500KGS	78*63*59
			50CASES	4500KGS	78*63*59
			70CASES	1470KGS	81*63*10
	10. TYPE RU-73D ANTI TANK MISSILE	1200PCS	1CASE	50KGS	75*58*11
			1200CASES	15000KGS	124*35*10
	2.2. 7.62*39MM BALL TYPE 36	3113500RDS	3CASES	210KGS	79*56*12
			2097CASES	62910KGS	17*31*14
TOTAL			3816CASES	131200KGS	362.01M ³
ALL THE CARGO ABOVE ARE LOADED IN 16*20' CONTAINERS, TOTAL WEIGHT IS 168000 KGS, TOTAL VOLUME IS 532.116 M ³					
For and on behalf of: CHINA NORTH INDUSTRIES CORP.  AUTHORIZED SIGNATURE					

P. O. BOX 2532 CHINA TEL: 0086-10-83918821/05 FAX:0086-10-63547579		装箱单 PACKING LIST			
TO MINISTRY OF DEFENCE AND VETERANS' AFFAIRS. JUBA, THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN TEL: +211956943333./+211955022164		Invoice No. ZH040512		Date 05.12.2014	
Marks & Number	Number and kind of packages; Description of goods	Quantity	Package	Gross Weight (KGS)	Measurement (cm) /Volume (M ³)
N/001/2013 GOODS AS PER CONTRACT NO. MODVA/001/2013					
A2-1.	7.62MM AUTOMATIC RIFLE TYPE 56	9574PCS	958CASES	68431KGS	165.70
A2-2.	ADD-ON 40MM GRENADE LAUNCHER	2394SETS	120CASES	7200KGS	30.16
a2.	7.62X54MM BALL TYPE 53	2000000RDS	2000CASES	56000KGS	47.94
a3.	9X19MM PISTOL AMMO	2000000RDS	928CASES	29696KGS	19.28
A3.	TYPE 80 GENERAL PURPOSE MG	319PCS	319CASES	16907KGS	81.82
A1.	NP42 9MM PISTOL	660PCS	32CASES	1185KGS	1.59
a1.	7.62X39MM BALL TYPE 56	2000000RDS	13334CASES	400020KGS	308.07
a7-1.	40MM ANTI-PERSONNEL GRENADE TYPE BGL2	20000RDS	400CASES	8400KGS	13.98
a8.	40MM HEAT ROCKET TYPE 69	40000RDS	6668CASES	186701KGS	181.10
TOTAL:			21760CASES	774816KGS	1152.94M ³
ALL THE CARGO ABOVE ARE LOADED IN 55*20' CONTAINERS TOTAL CARGO+CONTAINER WEIGHT:901346KGS TOTAL CARGO+CONTAINER MEASUREMENT:1815.00M ³					
For and on behalf of CHINA NORTH INDUSTRIES CORP.  Authorized Signature					

12A GUANG AN MEN NAN JIE, BEIJING, P. O. BOX 2932 CHINA
TEL: 0086-10-63918821/05 FAX:0086-10-63547579

Consignee (Insert name, address and phone)

TO ORDER OF SHIPPER



中远海运股份有限公司
COSCO SHIPPING CO., LTD.

FAX:86-20-87673787 TLX:440668 COSCA CN

Notify Party (Insert name, address and phone)

LOID INVESTMENTS LTD.
JEBEL CENTRE P. O. BOX 41 JUBA
AND HOD

BILL OF LADING

ORIGINAL

Vessel:	Port of Loading:
PENG HUANG SONG V. 0035	DALIAN PORT, CHINA
Port of Discharge:	Number of Original B/L
NOMBASA PORT	THREE
Description of Goods	Gross weight/Measurement
N/M	
CONTAINER NO./SEAL NO.	
PCL GLDU2900660/C37309/600CASES	
PCL CCLU2706739/C37320/600CASES	
PCL UESU2115285/C37321/571CASES	
PCL CBHU3949750/C37322/505CASES	
PCL FSCU3458700/C37323/145CASES	
PCL FSCU3221914/C37324/145CASES	
PCL CCLU2710111/C37325/145CASES	
PCL GVDU2009986/C37326/145CASES	
PCL FSCU3998320/C37327/145CASES	
PCL FSCU3430370/C37328/145CASES	
PCL CCLU2697112/C37329/145CASES	
PCL FCLU2150627/C37331/145CASES	
PCL FSCU3441797/C37332/75CASES	
PCL FSCU3444890/C37334/75CASES	
PCL FSCU3451075/C37335/125CASES	
PCL CBHU229224/C37337/89CASES	
3816CASES (IN 16x20' S. O. C.)	168060KGS 532.416M ³
GOODS AS PER CONTRACT DATED 03-APR-2013	
TOTAL CARGO WEIGHT: 131260KGS	
TOTAL CARGO MEASUREMENT: 362.011M ³	
CLEAN ON BOARD	
SAY: THREE THOUSAND EIGHT HUNDRED AND SIXTEEN CASES ONLY. (THE GOODS ARE SHIPPED IN SIXTEEN TWENTY-FOOT SHIPPER'S OWN CONTAINER)	
(of which on deck at Merchant's risk; the Carrier not being responsible for loss or damage howsoever arising)	

Freight and Charges

FREIGHT PREPAID

SHIPPED at the port of loading in apparent good order and condition on board the vessel for carriage to the port of discharge or so near thereto as she may safely get to discharge the goods specified above
WEIGHT, measure, quality, quantity, condition, contents and value unknown in W/T unless where the Master or Agent of the said vessel has signed the number of Bill of Lading indicated below all of this tenor and date, any one of which being accomplished the others shall be void

Place and date of issue: DALIAN

Signed for and on behalf of the Carrier:

For conditions of carriage see overleaf

Serial No. GZ 0026389
(For Carrier's use only)

AS AGENT FOR THE CARRIER:
COSCO SHIPPING CO., LTD.
DALIAN SHIPPING AGENT

المرفق الثالث عشر

ملخص ميزانية الطوارئ الخاصة بالجيش الشعبي كانون الثاني/يناير - حزيران/

يونيه ٢٠١٤

The Panel has obtained the full document, including individual line items for the Operations Group, Logistics Group, Administration Group, and Moral Orientation Group. For reasons of brevity these are withheld, but they can be obtained from the Panel by members of the Committee upon request. Although authentic in nature, the individual items mentioned have not necessarily been obtained by the GRSS. Other items the SPLA would not be in a position to obtain given their limited distribution or availability in countries unlikely to sell them. Neither would the SPLA be able to manage such items without the corresponding training in operating, maintaining, and repairing the equipment. Nevertheless, the Panel believes this budget provides an insight into the initial discussions surrounding the SPLA response to the crisis, in which from the beginning acquiring additional equipment as a means to militarily counter the loss of division-size formations to the SPLM/A in Opposition was tabled as a central policy option.

Summary of emergency budget (Jan-June 2014)**Matrix for Emergency Needs and Requirements**

(Estimated cost in SSP)

A. Operations Group

1.	Artillery Unit	36.529.111,5
2.	Armoured & Anti-Tank Unit	361.176.693,5
3.	Air Defence Unit	14.432.405,3
4.	Military Intelligence Unit	80.283.732,7
5.	Medical Corp	22.777.380,0
6.	Air Force Unit	60.630.440,4
7.	Engineering Corp	44.534.255,9
8.	Signal Corp	7.023.613,3
9.	Commando Unit	5.754.086,6
10.	Riverine Unit	6.500.112,2
11.	Training Branch	6.531.668,4
12.	Others	4.000.000,0

B. Logistics Group		
1.	Arms & Ammunitions	815.038.680,9
2.	Fuel and Lubricants	244.366.000,0
3.	Transport & Maintenance	158.432.273,5
4.	Food Rations	418.509.559,0
5.	Uniforms	138.150.000,0
6.	Ordinance	1.177.648,5
7.	Others	77.066.472,0
Total		1.852.740.633,9
C. Administration Group		
1.	GHQS Admin. Running Cost	7.000.000,00
2.	Military Police	5.000.000,00
3.	Force Control & Management System	12.000.000,00
4.	Military Justice	2.523.698,40
Total		26.523.698,40
D. Moral Orientation Group		
1.	Information & Media	1.650.000,00
2.	Morale Orientation Works	2.100.000,00
Total		3.750.000,00
Grand total		2.533.187.831,99